

المحاضر الرسمية

## الجمعية العامة



الدورة الخامسة والستون

## اللجنة الأولى

الجلسة ١٣

الاثنين، ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد كوتيريتش ..... (سلوفاكيا)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٥.

بنود جدول الأعمال من ٨٨ حتى ١٠٤ (تابع)

اليوم. بيد أن من الواضح تماما أن مؤتمر نزع السلاح وهيئة نزع السلاح لا يحتكران المفاوضات أو المداولات المتعددة الأطراف بشأن الحد من التسلح ونزع السلاح؛ وهي لا تفتقر إلى الإرادة السياسية ولا إلى الحماسة بالطبع، إذا اتخذنا مضمون النقاش في الاجتماع الرفيع المستوى المعقود مؤخراً معياراً.

المنافشة المواضيعية لمواضيع البنود وعرض مشاريع القرارات المقدمة في إطار بنود جدول الأعمال المتعلقة بنزع السلاح والأمن الدولي والنظر فيها

لذا أود اليوم بالأحرى أن أوجه انتباهنا إلى فكرة المسؤولية، سواء على المستوى الفردي بوصفنا دولاً قومية، أو جماعياً بوصفنا دولاً أعضاء في الأمم المتحدة ملتزمة بالمثل العليا لميثاق الأمم المتحدة. وتلتزم المملكة المتحدة بالوفاء بمسؤولياتها بموجب المادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. فمنذ أشهر قليلة فقط، جددنا، فرادى وجماعة، تأكيد التزامنا في المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار، جنباً إلى جنب مع الدول الأربع الأخرى الحائزة للأسلحة النووية الأربعة التي تشاطرننا ذلك الالتزام. ولدى قيامنا بذلك، اتفقنا على عدد من الخطوات التفصيلية والعملية في خطة عمل رائدة مكونة من ٦٤ نقطة (انظر NPT/CONF.2010/50 Vol. I).

السيد دونكان (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية):  
تؤيد المملكة المتحدة تأييداً تاماً البيان الذي أدلى به صباح اليوم سفير بلجيكا بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي. ونرحب أيضاً بانعقاد الاجتماع الرفيع المستوى البناء والجيد التوقيت قبل عدة أسابيع، مثلما نرحب بإدراج هذا البند في جدول أعمال دورة هذا العام للجنة الأولى.

في المداخلات التي جاءت في وقت سابق من صباح اليوم سمعنا العديد من المتكلمين الذي تكلموا عن "الإرادة السياسية"، ووصف المؤسسات القائمة بأوصاف من قبيل "المتديات التفاوضية" أو "المتديات التداولية الوحيدة". إن الكلمات مهمة بالطبع، لا سيما هنا في مناقشاتنا الجارية

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-506. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.



تلك المجموعة، في جهد جماعي لتنشيط عمل آلية نزع السلاح القائمة. وقد تعاضد هذا التحالف لمقاومة جميع المحاولات الرامية إلى تحويله عن هدفه. وبعد أربع سنوات، ينبغي أن يكون واضحا بالنسبة للموجودين في هذه المؤسسة، وكذلك بالنسبة للموجودين في العالم الخارجي، أن المسؤولية عن عدم إحراز التقدم تكمن في مكان آخر، ولا يمكن لأي مقدرة على الخطابة أو محاولات إقحام مسائل دخيلة أو إعادة تفسير الماضي، أن تحجب الحقيقة، مهما انزعج البعض من تقبل ذلك.

#### السيد ولسون (أستراليا) (تكلم بالإنكليزية):

كما أشرنا خلال الدورة الحالية للجنة الأولى في العديد من المناسبات، فإن أستراليا لا تزال مستاءة من جراء استمرار عدم إحراز تقدم في المفاوضات المتعددة الأطراف بشأن نزع السلاح في مؤتمر نزع السلاح.

ونرحب كثيرا بمبادرة من الأمين العام بان كي - مون إلى عقد الاجتماع الرفيع المستوى في أيلول/سبتمبر للمساعدة في تحديد السبل البناءة لإعادة المؤتمر إلى أداء وظيفته الصحيحة، ألا وهي كونه هيئة للتفاوض بشأن معاهدات نزع السلاح المتعددة الأطراف. لقد أتاح ذلك الاجتماع للمجتمع الدولي الفرصة للنظر في أوجه القصور المعروفة لمؤتمر نزع السلاح على مدى السنوات الخمس عشرة الماضية وفي الوسائل الإبداعية التي نستطيع من خلالها أن نعيد آلية نزع السلاح المتعددة الأطراف إلى العمل وأن نمضي قدما بمفاوضات نزع السلاح المتعددة الأطراف.

ويكفل مشروع القرار A/C.1/65/L.34، المعنون

”متابعة الاجتماع الرفيع المستوى المعقود في ٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠: تنشيط أعمال مؤتمر نزع السلاح والمضي قدما بالمفاوضات المتعددة الأطراف لنزع السلاح“، الذي عرضه هذا الصباح ممثل النمسا، استمرار العملية التي شجعها

وبالمثل، تظل المملكة المتحدة على استعداد للمشاركة في القضايا التي حددت في برنامج عمل مؤتمر نزع السلاح الذي أشار إليه على وجه التحديد عدد من الوفود أثناء مناقشة هذا الصباح. لذا فإن المملكة المتحدة تعتقد أننا نفي بالتزاماتنا في مجال نزع السلاح. فنحن نواصل خفض قدراتنا النووية، التي تقلصت بنسبة ٧٠ في المائة من حيث قوتها المتفجرة على مدى السنوات العشرين الماضية، ونخضع قدراتنا إلى الاستعراض المنتظم. وفي وقت لاحق من هذا الأسبوع، سأقدم تقريراً للزملاء عن استعراض استراتيجية المملكة المتحدة الدفاعية والأمنية، التي سينشرها رئيس الوزراء غدا. وبالمثل، تواصل المملكة المتحدة الاضطلاع بمسؤوليتها في الانخراط مع الآخرين بطريقة مفتوحة وصریحة في المسائل التي قد يرغبون في النظر فيها في هذا المجال الهام.

وبالتالي، فإن من المثير للدهشة أن نسمع خلال مناقشة اليوم بعض الزملاء والتجمعات الإقليمية وهم يزعمون أن المسؤولية عن عجز هيئة نزع السلاح أو مؤتمر نزع السلاح عن تحقيق طموحاتنا الجماعية، بل حتى عن الاستجابة لها بفعالية، تقع على عاتق الدول الحائزة للأسلحة النووية الأعضاء في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وتشير الأدلة إلى عكس ذلك تماما. فهي تظهر في الواقع أنه قد تحقق، على مدى السنوات الأربع الماضية، تطابقاً ملحوظاً في الآراء بين الدول الحائزة للأسلحة النووية الأطراف في معاهدة عدم الانتشار والدول الأطراف غير الحائزة للأسلحة النووية. ليست المشكلة في الدول التي تخلت علنا عن الأسلحة النووية وتلك التي تلتزم بعملية لنزع السلاح وتشارك فيها.

وفي الختام، انخرط، على مدى السنوات الأربع الماضية، تحالف مكون من دول أطراف في معاهدة عدم الانتشار تشترك في الالتزام بتحقيق عالم خال من الأسلحة النووية، بما في ذلك أيضا عدد من الدول غير الأطراف في

وينبغي أن يكون هناك عنصر مركزي في تلك العملية الجديدة ألا وهو تحديث مؤتمر نزع السلاح في جنيف. واليوم، يواجه المؤتمر مشكلتين أساسيتين. أولاً، إنه ليس انعكاساً لواقع ما بعد الحرب الباردة في القرن الحادي والعشرين، وثانياً، لم يعمل على الإطلاق لمدة عقد ونصف تقريباً. والوضع القائم في مؤتمر نزع السلاح مؤسف حقاً. وإيجازاً لما نعتقده، إن المؤتمر بحاجة ماسة إلى التحديث والإصلاحات.

ويرى وفد بلدي أنه من المفيد للغاية تنقيح النظام الداخلي لمؤتمر نزع السلاح بشكل صحيح من أجل جعله أكثر مرونة وكفاءة، وكذلك فتح باب عضويته أمام جميع أعضاء الأمم المتحدة. والتصدي للتحديات العالمية لترع السلاح هو مسؤوليتنا المشتركة. وينبغي للمؤتمر أن يكون انعكاساً لذلك الواقع.

ونعتقد أن توسيع مؤتمر نزع السلاح يمكن أن يكون جزءاً من الحل، بدلاً من أن يكون المشكلة. والعديد من الدول المراقبة والدول المرشحة للعضوية تستخدم دبلوماسيين في المفاوضات المتعددة الأطراف، وكذلك في مجالي نزع السلاح وتحديد الأسلحة. ومن شأن الانفتاح وتوسيع عضوية المؤتمر، في رأينا، أن يثري بقاءه وعمله. ونرى أن الاقتراح بتعيين منسق للمؤتمر معني بالتوسيع في كانون الثاني/يناير ٢٠١١ من شأنه أن يكون خطوة في الاتجاه الصحيح جديرة بالترحيب، وعنصراً محتملاً لمشروع قرار لمتابعة الاجتماع الرفيع المستوى.

وفيما يتعلق أيضاً بمؤتمر نزع السلاح، ينبغي الإشارة إلى أنه في هذا العام، انتظمت وفود الدول المراقبة في المؤتمر، بما في ذلك بلدي، في مجموعة غير رسمية من المراقبين في المؤتمر. وقام بالتنسيق بين المجموعة وفد تايلند في جنيف. وبدأت وفود الدول المراقبة مشاركتها بشكل واضح

الأمين العام بحق. ويسر أستراليا أن تشارك الآخرين في تقديم مشروع القرار ذلك وتحت على منحه أكبر قدر من التأييد.

**السيد جيرمان (سلوفينيا) (تكلم بالإنكليزية):**

اسمحوا لي بأن أعرب عن سعادي لرؤيتكم، سيدي الرئيس، رئيساً للجنة الأولى. ونيابة عن وفد بلدي، اسمحوا لي أن أهنئكم على انتخابكم. وأود أن أعرب عن كامل دعمنا لكم، وتوقعنا بأن تتولى هذه اللجنة إدارة وقتها على نحو مثمر.

أود أن أضيف بعض النقاط، بصفتي الوطنية، إلى البيان الذي أدلى به صباح اليوم السفير لينت، ممثل بلجيكا، نيابة عن الاتحاد الأوروبي والذي تؤيده سلوفينيا تأييداً تاماً.

مثلما نعلم منذ بعض الوقت، لم تعد آلية نزع السلاح تخدم الغرض من وجودها بشكل صحيح. وبعبارة أخرى، تمر الآلية بحالة أزمة. لهذا السبب، رحبنا في سلوفينيا ترحيباً حاراً بمبادرة الأمين العام بان كي - مون إلى عقد اجتماع رفيع المستوى بشأن نزع السلاح في ٢٤ أيلول/سبتمبر هنا في نيويورك. ونحن أنفسنا يتعين علينا أن نعترف بأنه لم يحرز أي تقدم حقيقي في ميدان نزع السلاح الدولي وتحديد الأسلحة على المستوى العالمي لفترة طويلة جداً. ولقد استمعنا في الاجتماع الرفيع المستوى إلى العديد من المقترحات والأفكار الهامة والمفيدة. ونعتقد أنه حان الوقت الآن للمضي قدماً في إجراء متابعة موضوعية والبدء بتنفيذ تلك الأفكار.

إن الدورة الحالية لهذه اللجنة فرصة جيدة للقيام بذلك. لهذا السبب دعمت سلوفينيا وقدمت مشروع القرار [A/C.1/65/L.34](#) بشأن هذه المسألة، وعرضه ممثل النمسا، وفي رأينا أنه ينبغي أن يمهّد الطريق أمام تحديث وإصلاح آلية نزع السلاح بغية تمكينها من التصدي بشكل كافٍ لمواجهة تحديات عصرنا.

للبرازيل، السفير لويز فيليبي دي ماسيدو سواريس، نيابة عن السوق المشتركة لأمريكا الجنوبية والدول المرتبطة بها.

تشكر إكوادور الأمين العام على مبادرته وجهوده لتنظيم الاجتماع الرفيع المستوى. وأود أن أقول في ذلك الصدد، كما هو معروف على نطاق واسع، إن الدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لترع السلاح حدّدت الهيئات داخل منظومة الأمم المتحدة التي تتحمل المسؤولية عن معالجة مسألة نزع السلاح والأمن الدولي. وأحد هذه الهيئات هو مؤتمر نزع السلاح. وفي ذلك الصدد، تؤكد إكوادور من جديد موقفها المؤيد لقرارات ذلك الاجتماع. وبالمثل، على الرغم من أننا نعتقد أنه من الضروري تنشيط عمله، نقرّ بأن مؤتمر نزع السلاح هو المنتدى التفاوضي المتعدد الأطراف الوحيد لآلية نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة.

وإزاء هذه الخلفية، ومثلما ذكرت وفود أخرى، تعتقد إكوادور أن الوقت قد حان لعقد الدورة الاستثنائية الرابعة للجمعية العامة المكرسة لترع السلاح، التي سيولى فيها اهتمام خاص، من بين قضايا أخرى، لعمل مؤتمر نزع السلاح في عملية تداولية، بقيادة الدول نفسها، ويمكن أن يشمل أيضاً إعادة النظر في الإجراءات التي تنظّم العضوية.

وأخيراً، يود وفدي أن يؤكد من جديد الدعوة التي أطلقت في ذلك الصدد في البيان الذي تم الإدلاء به نيابة عن حركة عدم الانحياز، والذي يحظى بتأييد إكوادور.

**الرئيس** (تكلم بالإنكليزية): استمعنا إلى المتكلم الأخير في إطار مجموعة آلية نزع السلاح.

وفقاً لبرنامج العمل المعتمد، نبدأ الآن مناقشتنا الموضوعية في إطار مجموعة الأسلحة التقليدية من خلال الاستماع إلى مقدمة من سعادة السيد بابلو ماسيدو، رئيس الاجتماع الرابع الذي تعقده الدول مرة عن فترة سنتين للنظر

في أعمال المؤتمر. وصدرت بيانات مختلفة عن المجموعة، بما في ذلك بيان في الاجتماع الرفيع المستوى. وأجرت مجموعتنا أيضاً عدة اتصالات مع رؤساء المؤتمر - ما يسمى بالرؤساء الستة - الذين حضر ممثلوهم اجتماعاتنا، وأطلعوا مجموعتنا على الأنشطة الجارية في المؤتمر. وسلوفينيا ممتنة للرؤساء الستة الزملاء هذا العام لعملهم ولكل المساعدة التي قدّموها لمجموعة الدول المراقبة.

بيد أن التقرير السنوي لعام ٢٠١٠، الذي رفعه مؤتمر نزع السلاح إلى الجمعية العامة (A/65/27)، والذي ستُنظر فيه اللجنة الأولى الأسبوع المقبل، وجيز جداً بشأن هذه المسألة، ولا يتضمن سوى إشارة مقتضبة إلى الرسالة التي بعثتها المجموعة إلى رئيس المؤتمر. ونحن نأمل مخلصين أن يتحسن هذا الوضع في العام المقبل، وأن تكون التقارير المقبلة للمؤتمر أكثر دقة في ذلك الصدد، وتبيّن على نحو أفضل أنشطة مجموعة المراقبين في مؤتمر نزع السلاح.

وأخيراً، اسمحوا لي أن أقول بإيجاز بضع كلمات تتعلق بهيئة نزع السلاح. ليس هناك شك في أن الهيئة جزء من آلية نزع السلاح. فالاجتماعات التي تعقدها الهيئة في نيسان/أبريل من كل عام هنا في نيويورك، وتكون في العادة طويلة، لم تكن ناجحة لسنوات.

ونعتقد أن إصلاح هيئة نزع السلاح ينبغي أن يتّبع تحديث مؤتمر نزع السلاح في حنيف، وينبغي أن يكون جزءاً من حزمة إصلاح آلية نزع السلاح في المستقبل. وفي رأينا، ينبغي أن ننظر في الفرص المتاحة لتحسين عملها. وفي ذلك السياق، نحن نرى دوراً أكثر بروزاً لمكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح، وتؤيد سلوفينيا العمل الذي يقوم به تأييداً كاملاً.

**السيد برونو** (إكوادور) (تكلم بالإسبانية): تؤيد إكوادور البيان الذي أدلى به صباح اليوم الممثل الدائم

لتمكين الدول من الكشف عن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة وتعقبها في الوقت المناسب وبطريقة موثوق بها.

وأود الآن أن أتناول بعض العناصر التي أعتقد أنها الأكثر أهمية في تلك الوثيقة. على سبيل المثال، اعترفت الدول بالحاجة الملحة إلى منع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة ومكافحته والقضاء عليه عبر النقل البحري والجوي والحدود الإقليمية، على أساس أن هذه الظاهرة تؤثر على أمن الدول ورفاه الشعوب وتنميتها الاجتماعية والاقتصادية.

وأكدت الدول مجدداً أن الحكومات تتحمل المسؤولية الرئيسية عن منع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة ومكافحته والقضاء عليه من جميع جوانبه عبر الحدود، مع الاحترام الكامل لسيادة كل دولة.

ونظراً للطبيعة والنطاق العابرين للحدود لهذا النشاط غير المشروع، فإن الدول قد اعترفت، لأول مرة على المستوى المتعدد الأطراف، بأهمية معالجة المسألة من خلال نهج يقوم على المسؤولية المشتركة مع الاحترام الكامل لسيادة كل دولة.

واعترفت الدول أيضاً بأن سهولة التسلل عبر الحدود تشكل عنصراً يفاقم مشكلة الاتجار غير المشروع بالأسلحة وربما يؤدي إلى إطالة أمد الصراعات، وازدياد العنف، وتقويض الأمن الداخلي للدول، وزيادة أنشطة الجريمة المنظمة العابرة للحدود.

وجرى الاعتراف والتوصية بأن تضع الدول استراتيجيات شاملة لإدارة الحدود تتضمن تدابير لتعزيز الإطار القانوني، وتحسين الهيكل التحتي، وتطوير القدرات الوطنية، والتعاون مع الوكالات أو الهيئات المتخصصة،

في تنفيذ برنامج العمل لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه. بعد العرض الذي سيقدمه، نتحول إلى اتباع أسلوب غير رسمي في العمل حتى يتسنى للوفود الراغبة في طرح الأسئلة القيام بذلك. وأرحب ترحيباً حاراً بالسفير ماسيدو وأعطيه الكلمة الآن.

**السيد ماسيدو (المكسيك)**، رئيس الاجتماع الرابع الذي تعقده الدول مرة عن فترة سنتين للنظر في تنفيذ برنامج العمل لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه (تكلم بالإسبانية): أود أولاً أن أعرب عن أعمق تقديري لكل وفد من الوفود التي شاركت في الاجتماع الرابع الذي يعقد مرة كل سنتين، الأمر الذي جعل من الممكن، للمرة الأولى في تسع سنوات من وجود برنامج العمل، اعتماد وثيقة موضوعية بتوافق الآراء، مما مكن بالتأكيد من إحراز تقدم ملموس في الجهود المبذولة لمنع ومكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وبتلك الخطوة، بعثت الدول إشارة عن التزامنا بمنع آلاف الناس من الموت أو التعرض للإصابة يومياً بجروح نتيجة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وفي الوقت نفسه، أثبتت الأمم المتحدة أنها تمتلك القدرة على تحقيق تقدم مقنع في عمليات تحديد الأسلحة، مساهمة بذلك في السلم والأمن الدوليين.

وتركز الوثيقة الختامية للاجتماع الرابع الذي تعقده الدول مرة كل سنتين (A/CONF.192/BMS/2010/3)، وهي وثيقة مألوفة لجميع الدول الأعضاء، على التصدي لتهدد الأسلحة عبر الحدود، والتعاون والمساعدات الدولية، وإنشاء آلية متابعة محسنة لكفالة استمرار برنامج العمل. وفي جزء منفصل من الاجتماع، اعتمدت وثيقة (انظر المرجع نفسه، المرفق) بشأن سبل المضي قدماً في تنفيذ الصك الدولي

سنوات، تشمل اجتماعين يعقدان كل سنتين ومؤمراً استعراضياً واحداً، والتوصل إلى اتفاق بشأن عقد اجتماعات خبراء أخرى.

وحثّ الدول على بذل كل جهد ممكن لتقديم تقاريرها عن تنفيذ برنامج العمل كل سنتين. ومن المؤمل أن يخفف مد فترة التقارير إلى سنتين بدلاً من سنة واحدة عبء العمل الواقع على الدول وأن ييسر تقديم معلومات موضوعية وقابلة للقياس الكمي.

واعترفت الدول أيضاً بالحاجة إلى إجراء تقييم شامل للتقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل، بعد ١٠ سنوات على اعتماده، باعتبار ذلك من المدخلات للمؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٢.

وكنصر ابتكاري، حثّ الدول على النظر في إمكانية إنشاء صندوق رعاية طوعي لكفالة المشاركة العالمية في المنتدى. ويمكن أن ييسر هذا عقد اجتماعات تقنية واجتماعات متصلة بالسياسات أكثر تفصيلاً من خلال مشاركة وفود خبراء قادمين من العواصم.

وأخيراً، أود أن أشير إلى أنه قد جرى أيضاً خلال الاجتماع، بالإضافة إلى النقاط التي ذكرتها، تناول مسائل أخرى ذات أهمية للوفود، ومن ذلك حيازة المدنيين للأسلحة حيازةً مسؤولة، والاتجار غير المشروع في الذخيرة، والتداعيات الإنسانية للاتجار غير المشروع، وثقافة السلام.

وكما يمكن لأعضاء اللجنة أن يلاحظوا - وهم يدركون ذلك نظراً لاطلاعهم على الوثيقة - فإن الاجتماع الرابع الذي تعقده الدول كل سنتين قد مهد الطريق لتعزيز الجوانب المتعددة لبرنامج العمل. والأمر الآن متروك لكل دولة لتثبيت، من خلال التنفيذ، مدى التزامها بالقضاء على هذا النشاط الإجرامي.

مثل المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الانتربول) ومنظمة الجمارك العالمية.

وأحد عناصر العملية التي أود التأكيد عليه هو أن الدول قد حثّت أيضاً على تعيين جهة اتصال تقنية لتيسير التعاون وتبادل المعلومات في الوقت المناسب. وفي ذلك الصدد، أدعو الوفود، بكل احترام، إلى النظر في تعيين جهة اتصال على وجه السرعة.

كما حثّت الدول على تعزيز التعاون والمساعدة، بما في ذلك نقل الموارد التقنية والمالية والقيام بإجراءات مشتركة، حسب الاقتضاء.

وفي نقطة أخرى ذات صلة، لاحظت الدول أن المساعدة تضمنت أن يقدم بلد إلى بلد آخر الموارد والخبرات، بما في ذلك الموارد المالية والتقنية، بغية بناء القدرات الوطنية للتنفيذ الفعال لبرنامج العمل. ولاحظت الدول أيضاً أن التعاون يشمل جميع أشكال العمل المشترك أو المنسق بين دولتين أو أكثر، بما في ذلك تبادل المعلومات والخبرات، دعماً للجهود الرامية إلى تنفيذ برنامج العمل.

وحثّ الدول مكتب شؤون نزع السلاح على بذل جهود أكبر، في سياق نظام دعم تنفيذ برنامج العمل، لمساعدة الدول، بناء على طلب مسبق، في إعداد مخطط عام لمشروع يحدد الاحتياجات الخاصة بكل بلد. ومن شأن هذه الجهود أن تساعد بالتأكيد على تحديد الجهات المانحة بشكل أفضل.

وحثّ الدول مراكز الأمم المتحدة الإقليمية للسلام ونزع السلاح على المساعدة في التوفيق بين الخبرات والموارد الإقليمية وبين الاحتياجات الإقليمية.

وتسعى الدول إلى كفالة الاستمرار والاتساق والتكامل لآلية متابعة برنامج العمل، وقد لاحظت أنه سيكون من المفيد توحيد الجدول الزمني على مدى ست

الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه مسألة عاجلة للغاية وذات أولوية كبيرة للسوق المشتركة والدول المنتسبة إليها. وفي هذا الصدد، من الضروري اتخاذ عدة خطوات من أجل التنفيذ الكامل لبرنامج العمل، وهي، أولاً، اعتماد صكوك ملزمة قانوناً في مجالات التعرف على الأسلحة وتعبئها والسمسرة غير المشروعة؛ وثانياً، إنشاء نظم فعالة للتحقق من شهادات المستخدم النهائي؛ وثالثاً، وضع إطار دولي للتصديق على شهادات المستخدم النهائي وموائمتها وتوحيد مواصفاتها؛ ورابعاً، تشجيع وتعزيز التعاون والمساعدة الدوليين وبناء القدرات الوطنية بوصفها مسائل مستقلة وشاملة.

وتفهم السوق المشتركة والدول المنتسبة إليها أيضاً أنه بالإشارة إلى الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه، ينبغي أن يتضمن برنامج العمل بالضرورة أحكاماً ذات صلة بالذخائر والمتفجرات.

والتنفيذ الفعال لبرنامج العمل يتطلب إتباع نهج شامل. وينبغي ألا يكون طابعه غير الملزم عقبة في هذا الصدد.

والدور الرئيسي لبرنامج العمل في مجال الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة يتطلب متابعة صارمة ومستمرة لتنفيذه من قبل المجتمع الدولي. وترحب السوق المشتركة والدول المنتسبة إليها بالنتائج التي تحققت خلال الاجتماع الرابع من الاجتماعات التي تعقدها الدول كل سنتين للنظر في تنفيذ برنامج العمل، والذي عقد في حزيران/يونيه، وتعرب عن تقديرها للعمل الذي اضطلع به رئيسه، السفير بابلو ماسيدو، ممثل المكسيك، والميسرون. والوثيقة الختامية الموضوعية (A/CONF.192/BMS/2010/3)، التي اعتمدت بتوافق الآراء، تتيح مواصلة المناقشات حول سلسلة من القضايا مثل الاتجار غير المشروع عبر الحدود والتعاون

لذلك، أدعو جميع الوفود إلى بذل كل جهد لنشر نتائج الاجتماع على المستويات الوطني والإقليمي والدولي. وبذلك الطريقة، سوف تنعكس النتائج، على المدى القصير، في انخفاض معدل الاتجار بالأسلحة، والأهم من ذلك أنها سوف تنعكس في زيادة عدد الأرواح البشرية التي يمكننا أن نقيدها لو لم تعد الأسلحة المهربة متداولة ولو لم يعد هناك إفلات من العقاب في أراضي بلداننا.

إن أماننا مسؤولية ضخمة. لذلك، اسمحوا لي مرة أخرى أن أدعو، بكل احترام، الدول الأعضاء إلى أن ترتقي إلى مستوى ذلك التحدي، وأن تستجيب بالتالي إلى المطالب المشروعة لآلاف من الناس الذين يقاسون، بشكل يومي، العنف والشدائد بسبب الاتجار في الأسلحة.

وأخيراً أود، بصفتي الشخصية، أن أعرب مجدداً عن شكري لكل الدول والمنظمات الدولية وجماعات المجتمع المدني على مساهماتها القيمة، وعلى تمكينها هذا المسعى من أن يتبلور من خلال إجراءات ملموسة لمنع هذا النشاط الإجرامي ومكافحته.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** أشكر السفير ما سيدو على عرضه المتعمق.

سواصل الآن الاستماع إلى بيانات في إطار مجموعة الأسلحة التقليدية.

**السيد دي ماسيدو سواريس (البرازيل) (تكلم بالإسبانية):** يشرفني أن أتكلم باسم السوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي والدول المنتسبة إليها، وهي الأرجنتين وإكوادور وأوروغواي وباراغواي ودولة بوليفيا المتعددة القوميات وبيرو وشميلي وجمهورية فنزويلا البوليفارية وكولومبيا وبلدي، البرازيل.

إن التنفيذ الفعال لبرنامج عمل الأمم المتحدة المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة



وتعرب السوق المشتركة والدول المنتسبة إليها عن توقعاتها بخصوص اجتماع الخبراء الحكوميين الذي سيعقد في أيار/مايو ٢٠١١ برئاسة السفير جيم ماكلاي، ممثل نيوزيلندا. فذلك الاجتماع، الذي ينبغي أن يكون ذا طابع تقني وأن يشارك فيه أكبر عدد ممكن من الخبراء من الدول الأعضاء، يُنتظر أن يسهم في تحقيق هدف تعزيز التنسيق بين المؤسسات الوطنية ذات الصلة، باعتبار ذلك جانبا حاسما من جوانب التنفيذ الكامل والفعال لبرنامج العمل. وتلك ستكون الروح التي ستشارك بها السوق المشتركة والدول المنتسبة إليها في الاجتماع.

وبشأن هذا البند في جدول أعمال اللجنة الأولى، تعرب السوق المشتركة والدول المنتسبة إليها عن دعمها لكولومبيا وجنوب أفريقيا واليابان بخصوص مبادراتها السنوية لتقديم مشروع القرار المعنون "الانتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه".

وبخصوص الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة أيضا، تسلط السوق المشتركة والدول المنتسبة إليها الضوء على ضرورة معالجة المشاكل المتصلة بالانتجار غير المعلن بالأسلحة التقليدية وتحويلها للانتجار غير المشروع. وتحقيقا لهذه الغاية، فقد شاركنا بنشاط في العملية التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بإبرام معاهدة تجارة الأسلحة والمقرر عقده في عام ٢٠١٢. وفي هذا الصدد، نشكر السفير روبرتو غارسيا موريتان، ممثل الأرجنتين ورئيس اللجنة التحضيرية، على الطريقة التي أدار أعمال اللجنة بها. وقد أتاح الاجتماع الأول للجنة التحضيرية، الذي عقد في تموز/يوليه، إجراء مناقشة مفتوحة وشاملة للجميع حول مختلف توقعات وأهداف الدول الأعضاء بشأن المسألة. ونأمل أن تشجع الاجتماعات المقبلة في عام ٢٠١١ زيادة تقارب الآراء بما يعبر عن مصالح جميع الدول.

والمساعدة الدوليين وتعزيز آليات المتابعة لبرنامج العمل وتنفيذ الصك الدولي لتمكين الدول من الكشف عن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة وتعقبها في الوقت المناسب وبطريقة موثوق بها.

وفي هذا السياق، قرر وزراء خارجية ودفاع السوق المشتركة الذين اجتمعوا تحت رعاية اتحاد أمم أمريكا الجنوبية إنشاء آلية بشأن تدابير بناء الثقة والأمن، وذلك لمتابعة القرار الذي اتخذته رؤساء دولهم في عام ٢٠٠٩ في سان كارلوس دي باريلوتشي في الأرجنتين بتعزيز أمريكا الجنوبية باعتبارها منطقة سلام. وتمثل أحد التدابير في

"إنشاء وتحسين نظم وطنية لرسم الأسلحة وتعقبها والتعاون النشط بين الدول الأعضاء في اتحاد أمم أمريكا الجنوبية في الجهود المبذولة لمعالجة الحالات التي تنطوي على تحويل وتهريب الأسلحة الموجودة في عهدها أو انطلاقا من أراضيها والاستعمال غير المشروع لها".

ومن الأهمية بمكان أيضا الإشارة إلى إنشاء الفريق العامل المعني بالأسلحة النارية والذخيرة التابع للسوق المشتركة والدول المنتسبة إليها في عام ٢٠٠١ من أجل تبادل الخبرات الوطنية ومواءمة القوانين الوطنية المتعلقة بمراقبة الأسلحة النارية والذخيرة وتنسيق المواقف السياسية بشأن المسألة. والفريق العامل، وهو بمثابة منتدى لتبادل وجهات النظر، يجتمع مرتين سنويا وقد أصبح أداة مفيدة جدا لتنسيق المواقف فيما بين بلدان السوق المشتركة والدول المنتسبة إليها.

وفي هذا الصدد، نود أن نؤكد على أن الفريق العامل ناقش في آخر جلسة له إنشاء سجل إقليمي للأسلحة المضبوطة والمصادرة والمسحوبة من الخدمة - استنادا إلى تجربة الأرجنتين - مع ضمان سرية بيانات حائزي الأسلحة.



وتعتقد السوق المشتركة والدول المنتسبة أن تدابير بناء الثقة تمثل أداة هامة في توطيد السلم والأمن. لقد كان لمنطقة أمريكا الجنوبية دور رائد في تنفيذ تدابير بناء الثقة في مجال الأسلحة التقليدية. وطوال سنوات عديدة، التزمت دول المنطقة بتعزيز آليات التشاور والمساعدة القائمة فيما يتعلق بالمسائل الأمنية والدفاعية بين أعضائها، وتعزيز تطويرها التدريجي، فضلاً عن تحسين التعاون في مجال الأمن وتدابير بناء الثقة وتعزيز تنفيذها.

وتحدد السوق المشتركة والدول المنتسبة التأكيد على أهمية الاستمرار في تعزيز بيئة مؤاتية للحد من الأسلحة وتحديد الأسلحة التقليدية، مما سوف يسمح لكل الأعضاء بتخصيص المزيد من الموارد لتنميتهم الاقتصادية والاجتماعية، مع مراعاة الامتثال للالتزامات الدولية واحتياجاتهم الأمنية والدفاعية المشروعة.

ومنذ الدورة التاسعة والخمسين للجمعية العامة، ظلت السوق المشتركة والدول المنتسبة تدعم مشروع القرار الذي قدمته الأرجنتين بشأن تدابير بناء الثقة في مجال الأسلحة التقليدية. وتحث بلداننا جميع الدول على دعم مشروع القرار والمساهمة في قاعدة البيانات الإلكترونية التي أنشأتها هذه القرارات، مما سيسر تقييم التقدم المحرز في وضع هذه التدابير وتنفيذها على مستوى عالمي.

**السيد لينت (بلجيكا)** (تكلم بالإنكليزية): أتكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي. وتؤيد هذا البيان البلدان المرشحة للانضمام للاتحاد، كرواتيا وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة وأيسلندا، وبلدان عملية الاستقرار والانتساب والمرشحة المحتملة، ألبانيا والبوسنة والهرسك والجبل الأسود، فضلاً عن أوكرانيا وجمهورية مولدوفا.

لقد كانت الشهور الـ ١٢ الماضية مثمرة بشكل خاص في مجال الأسلحة التقليدية، حيث شهدت،

وتعتقد السوق المشتركة والدول المنتسبة إليها أن نتائج مؤتمر عام ٢٠١٢ ينبغي أن تؤدي إلى إبرام صك ملزم قانوناً استناداً على توافق الآراء، وأن يجري التفاوض بشأنه على أساس غير تمييزي وشفاف ومتعدد الأطراف وأن يضع قواعد دولية مشتركة لتجارة الأسلحة.

وينبغي القول أيضاً إن هذه القواعد يجب أن لا تؤثر على حق الدفاع المشروع عن النفس المعترف به في المادة ٥١ من الميثاق، وكذلك حق جميع الدول في تصنيع الأسلحة التقليدية واستيرادها وتصديرها ونقلها وحيازها بغرض الدفاع المشروع عن النفس وسد الاحتياجات الأمنية.

وتؤكد السوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي والدول المنتسبة مجدداً دعمها للجهود التي يبذلها المجتمع الدولي من أجل تنظيم الذخائر العنقودية، وذلك بهدف الحد بدرجة كبيرة من الآثار الإنسانية والاجتماعية والاقتصادية لاستخدام هذه الأسلحة على السكان المدنيين. وبالإضافة إلى اتفاقية أوصلو بشأن الذخائر العنقودية، التي دخلت حيز النفاذ في آب/أغسطس الماضي، من المهم أن تحافظ الدول الأطراف في اتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة على الدعم اللازم لأعمال فريق الخبراء الحكوميين وذلك لمواصلة النظر في المسألة بغية اعتماد بروتوكول لتلك الاتفاقية.

كما تؤكد من جديد ضرورة القضاء على الألغام المضادة للأفراد. وترحب السوق والدول المنتسبة بنتائج المؤتمر الاستعراضي الثاني للأطراف في اتفاقية أوتوا، بما في ذلك اعتماد خطة العمل للفترة من ٢٠١٠-٢٠١٤ وإعلان كارتاخينا. ونود أن ننوه بالمناقشات الهامة التي أجريت في الأشهر الأخيرة بشأن وحدة دعم تنفيذ الاتفاقية، التي نأمل أن تُعزز حتى تضطلع بمهامها بالشكل الصحيح.

الأسلحة النارية وأجزائها ومكوناتها والذخيرة والاتجار بها بصورة غير مشروعة، المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية.

كما يقف الاتحاد الأوروبي في صدارة الجهود الرامية إلى تعزيز التعاون الإقليمي في مجال الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. ويمثل التعاون الإقليمي أحد الجوانب الرئيسية لتحقيق نتائج مستدامة تتكامل مع الجهود الوطنية. ويجري، ضمن أمور أخرى، تنفيذ مشاريع محددة لدعم جهود البلدان الثالثة للتخلص من أسلحتها الصغيرة وأسلحتها الخفيفة وفوائض ذخائرها ولتحسين إدارة مخزوناتها، بما في ذلك التعليم وحفظ السجلات. ويجدد الاتحاد الأوروبي الإعراب عن دعمه القوي لسجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية. ويدعم الاتحاد الأوروبي أيضاً وضع أدوات وممارسات مبتكرة لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، لا سيما عن طريق الجو.

ولا نزال نعتبر برنامج العمل الأداة الدولية الأكثر أهمية في مجال الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. ويظل الاتحاد الأوروبي ملتزماً بتنفيذ برنامج العمل تنفيذاً كاملاً. فهو القاعدة العامة التي ينبغي أن يتم على أساسها إعداد استراتيجيات وأدوات مشتركة جديدة بهدف التصدي للتحديات الناشئة. وفي هذا الصدد، أسهم الاتحاد الأوروبي بنشاط في الاجتماع الرابع الذي تعقده الدول كل سنتين بشأن برنامج العمل، المعقد في حزيران/يونيه ٢٠١٠، ويتطلع إلى الخطوة التالية. وفي إطار آلية متابعة برنامج العمل، يشدد الاتحاد الأوروبي على أهمية الاتفاق على توصيات محددة وعملية تكفل تنفيذ برنامج العمل تنفيذاً كاملاً وتكفل أن يكون قادراً على التصدي للتحديات الخاصة التي يشكلها الاتجار بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والإفراط في تكديسها.

فيما شهدت، انعقاد الاجتماع الذي تعقده الدول كل سنتين للنظر في تنفيذ برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، والدورتين الأولى والثانية للجنة التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة بشأن معاهدة تجارة الأسلحة، وبدء نفاذ اتفاقية الذخائر العنقودية، ومؤتمر قمة كارتاخينا بشأن عالم خال من الألغام. وسيستمر الاتحاد الأوروبي في كونه لاعباً غاية في النشاط والالتزام في جميع تلك العمليات.

في كل عام، تتسبب الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وذخائرها في وفاة أو إصابة مئات الآلاف من الناس، بمن فيهم النساء والأطفال. والاتجار غير المشروع بها والإفراط في تكديسها يؤثران سلباً على الأمن والاستقرار الإقليميين والدوليين، ويؤججان الصراعات والعنف المسلح ويهددان حياة الأفراد. ويظل الاتحاد الأوروبي ملتزماً بالعمل مع جميع الدول الأعضاء على التصدي لتلك التحديات في إطار برنامج العمل لعام ٢٠١٠ لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه. ويواصل الاتحاد الأوروبي النظر في هذا الصك الدولي بوصفه الإطار المتعدد الأطراف الرئيسي للاستجابة للتحديات التي يشكلها الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والإفراط في تكديسها.

وتسترشد أنشطة الاتحاد الأوروبي في هذا المجال باستراتيجية الاتحاد الأوروبي للأسلحة الصغيرة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، وتنفذ الأنشطة من خلال مختلف الصكوك ومجموعة متنوعة من المشاريع الملموسة. ويدعم الاتحاد الأوروبي الدول الثالثة والمنظمات الإقليمية في تنفيذها لبرنامج العمل، فضلاً عن الصكوك الأخرى ذات الصلة مثل الصك الدولي لتمكين الدول من التعرف على الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة وتعقبها في الوقت المناسب وبطريقة يعول عليها، وبروتوكول مكافحة صنع

الأوروبي أيضا أن يعرب عن امتنانه وتقديره للسفير غارسيا موريتان، ممثل الأرجنتين، الذي يرأس اللجنة بمهارة كبيرة. وسيعمل الاتحاد الأوروبي من أجل التوصل إلى اتفاق في اللجنة على توصيات محددة وشاملة بشأن الهيكل والمضمون المحدد للمعاهدة المستقبلية المقرر عرضها على مؤتمر الأمم المتحدة لعام ٢٠١٢ للنظر فيها.

ونرى أن معاهدة تجارة الأسلحة ينبغي أن تكون عالمية قدر الإمكان، وبذلك يكون لها تأثير حقيقي على تجارة الأسلحة التقليدية. ومن شأن عقد معاهدة قوية وفعالة لتجارة الأسلحة الحيلولة دون استعمال الأسلحة التقليدية في تهديد الأمن وزعزعة الاستقرار في المناطق والدول، أو انتهاك قانون حقوق الإنسان أو القانون الإنساني الدولي، أو تقويض التنمية الاقتصادية والاجتماعية أو التسبب في تفاقم الصراع. ويُنتظر أن تحول معاهدة تجارة الأسلحة أيضا دون تحويل الأسلحة التقليدية إلى السوق غير الشرعية. ولهذا الغرض، ينبغي أن يكون نطاق المعاهدة واسعا قدر الإمكان من حيث أنواع الأسلحة والأنشطة التي تشملها. وينبغي أن تلزم المعاهدة جميع الدول الأطراف فيها بتقييم طلبات التصريح بتجارة الأسلحة وفقا لأعلى المعايير والبارامترات الممكنة، على النحو المطلوب بموجب المعاهدة، بما في ذلك احترام حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي وإجراء تحليل واف لمخاطر تحويل الأسلحة إلى مستخدمين غير مستهدفين. وينبغي أن تتضمن معاهدة تجارة الأسلحة أحكاما تتعلق بالشفافية والرصد والمساعدة.

ويؤمن الاتحاد الأوروبي إيمانا راسخا بضرورة ضمان أوسع مشاركة في عملية التفاوض بشأن المعاهدة من أجل ضمان عالميتها وتحقيق أقصى درجات الملكية لهذا الصك وإشراك جميع الأطراف المعنية في التفاوض بشأنه. وتحقيقا لهذه الغاية، ضاعف الاتحاد الأوروبي جهوده لتشجيع المشاركة في العملية. وبعد الانتهاء بنجاح من السلسلة

وفي هذا السياق، لا بد من الاحتفاظ بأدوات مفيدة وفعالة وتحسينها من أجل تحقيق مواءمة أفضل بين الاحتياجات والموارد المتاحة، مثل نظام دعم تنفيذ برنامج عمل الأمم المتحدة، وتحديد آليات إضافية لجعل هذه العملية أكثر فعالية. ونحن نقدر بشدة الدور الداعم الذي تقوم به مجموعة الدول المهتمة بالأمر في نيويورك بهذا الخصوص. ويعتقد الاتحاد الأوروبي أن اجتماع الخبراء الحكوميين المفتوح العضوية المقرر عقده في أيار/مايو ٢٠١١ يمكن أن يكون المناسبة التالية لتطبيق هذا النهج العملي الذي يركز على النتائج. ويرى الاتحاد الأوروبي أن المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٢ ينبغي أن يوفر المناسبة للدول الأعضاء في الأمم المتحدة لإجراء تقييم شامل لمستوى تنفيذ برنامج العمل بعد ١١ عاما من اعتماده وللنظر في مدى ملاءمته للتصدي للتهديدات ذات الصلة بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة ولاتخاذ القرارات الصحيحة لزيادة تحسين برنامج العمل والتعجيل بتنفيذه.

والاتحاد الأوروبي مقتنع بقوة بأن تركيز جهودنا على التصدي للاتجار غير المشروع بالأسلحة فحسب ليس كافيا. فمن خلال تنظيم التجارة القانونية في الأسلحة التقليدية يمكننا أن نتصدى بنجاح أكبر للتحديات التي يشكلها الاتجار غير المنظم بالأسلحة التقليدية وتحويلها إلى السوق غير الشرعية. وعلى أساس ذلك الاقتناع يؤيد الاتحاد الأوروبي بقوة التفاوض بشأن معاهدة لتجارة الأسلحة، تكون عبارة عن صك دولي ملزم قانونا، يضع أعلى المعايير الدولية المشتركة لاستيراد الأسلحة التقليدية وتصديرها ونقلها.

ويرحب الاتحاد الأوروبي بالنتائج الإيجابية الأولى لدورات اللجنة التحضيرية التي عقدت في نيويورك في تموز/يوليه ٢٠١٠. وهذه النتائج تظهر أن الدول الأعضاء تشارك الآن بشكل بناء في هذه العملية. ويود الاتحاد

وتحقيق عالمية الاتفاقية لا يزال واحدة من أولى الأولويات. وهناك حاليا ١٥٦ دولة طرفا فيها. ويناشد الاتحاد الأوروبي جميع الدول التي خارج الاتفاقية، ولا سيما تلك التي لا تزال تحتفظ بكميات كبيرة من الألغام المضادة للأفراد، الانضمام إلى الاتفاقية في أقرب وقت ممكن.

إن حق أطراف الصراع المسلح في اختيار أساليب أو وسائل القتال ليس حقا مطلقا. وقد وجهت هذه القاعدة الأساسية للقانون الإنساني الدولي المجتمع الدولي عند اعتماد وتنفيذ ومواصلة تطوير اتفاقية الأسلحة التقليدية والبروتوكولات الملحق بها. وبفرض أشكال حظر وقيود تتعلق بأسلحة بعينها، فإن نظام الاتفاقية يعزز القواعد العديدة المنظمة لسير الأعمال العدائية، مثل اشتراط التمييز في جميع الأوقات بين المدنيين والمقاتلين وحظر استعمال الأسلحة التي تسبب أضرارا مفرطة أو آلاما لا داعي لها للمقاتلين.

والاتحاد الأوروبي يرحب بتصديق أنتيغوا وبربودا وإيطاليا وبلجيكا والجمهورية الدومينيكية والصين وقبرص وقطر والمملكة العربية السعودية وهندوراس مؤخرا على الاتفاقية و/أو البروتوكولات الملحق بها. وندعو جميع الدول التي لم تصدق على الاتفاقية والبروتوكولات الملحق بها أو لم تنضم إليها حتى الآن، إلى أن تفعل ذلك. والاتحاد يرحب، على وجه الخصوص، بالتطورات المستمرة في تنفيذ البروتوكول الخامس للاتفاقية المتعلقة بالمتفجرات من مخلفات الحرب.

ولا يزال الاتحاد الأوروبي ملتزما بقوة بالتصدي للمشاكل الإنسانية التي تسببها الذخائر العنقودية. والاتحاد يرى أنه من الضروري تقديم التزامات قوية في هذا المجال، يمكن أن تكون لها نتائج ملموسة في الميدان إزاء ضحايا تلك الأسلحة، وبالتالي يكون لها تأثير إنساني حقيقي.

الأولى من الحلقات الدراسية للتوعية في عام ٢٠٠٩، أطلق الاتحاد الأوروبي للتو مشروعا طموحا آخر يشتمل على سبع مناسبات إقليمية جديدة. وسيتم تنظيم هذه السلسلة الجديدة من الحلقات الدراسية بالتعاون مع معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح وستهدف إلى الترويج لعملية المعاهدة في أوساط الدول الأعضاء والمجتمع المدني وقطاع الصناعة، إلى جانب دعم البلدان الثالثة في جهودها الرامية إلى وضع ضوابط فعالة لنقل الأسلحة وتحسينها وتنفيذها، حسب الاقتضاء.

والاتحاد الأوروبي يرحب بالتقدم الكبير المحرز في تحقيق عالمية وتنفيذ اتفاقية حظر استعمال وتخزين وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام. وقد أعطى المؤتمر الاستعراضي الذي عقد كارتاخينا زحما جديدا لجهودنا المشتركة لبلوغ جميع أهداف الاتفاقية بما في ذلك إيجاد عالم خال من الألغام المضادة للأفراد. والاتحاد ملتزم التزاما كاملا بتنفيذ خطة عمل كارتاخينا. والاتحاد الأوروبي لا يفوته أن يعتنم هذه الفرصة لكي يشكر بحرارة السفير إيكي، ممثل النرويج، على ترؤس مؤتمر كارتاخينا الاستعراضي باقتدار كبير، وكذلك صاحب السمو الملكي الأمير الأردني مرعد بن رعد بن زيد الحسين على جهوده الدؤوبة من أجل تحقيق عالمية الاتفاقية.

لقد تحقق تقدم كبير في تنفيذ الاتفاقية، ولكن لا يزال هناك الكثير الذي يتعين القيام به. والدعم المالي والسياسي الذي يقدمه الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه للإجراءات المتعلقة بالألغام كبير. وهو يبرهن بوضوح على التزامنا بتحقيق هدف عالم خال من الألغام المضادة للأفراد. ويركز دعمنا على تشجيع تحقيق عالمية الاتفاقية وعلى مساعدة الدول الأطراف في الامتثال لالتزاماتها، بما في ذلك تدمير المخزونات وتطهير المناطق الملوثة والتوعية بمخاطر الألغام ومساعدة الضحايا.

الدول الأعضاء تقديم تقرير سنوي إلى سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية عن عملياتها لنقل الأسلحة التقليدية.

ويكرر الاتحاد الأوروبي تأكيد دعمه القوي لسجل الأسلحة التقليدية. ونحن نشي على أعضاء فريق الخبراء الحكوميين لما يبذلونه من جهود لجعل السجل أكثر ملاءمة لأكثر عدد من البلدان، عن طريق إدراج فئة منفصلة بشأن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، على الرغم من أننا نشعر بخيبة الأمل لأن الفريق لم يستطع التوصل إلى توافق في الآراء على التوصيات الآيلة إلى تحقيق هذا الغرض. وإدراج الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في فئة مستقلة يظل أولوية للاتحاد الأوروبي في الاجتماع المقبل لفريق الخبراء الحكوميين عام ٢٠١٢.

والشفافية في مجال الإنفاق العسكري عنصر رئيسي آخر في بناء الثقة بين الدول ومنع نشوب الصراعات. وارتفاع الإنفاق العسكري العالمي في العقد الأخير يشدد على الحاجة إلى آلية فعالة للأمم المتحدة للإبلاغ عن هذه النفقات. لهذا السبب، يتطلع الاتحاد الأوروبي إلى أعمال فريق الخبراء الحكوميين الذي أنشأته الجمعية العامة، وهو ذو ولاية تقضي في تشرين الثاني/نوفمبر باستعراض العملية المتواصلة وزيادة تطوير الأداة القياسية لاحتساب النفقات العسكرية.

ونحن نشجع على تعبئة المزيد من الموارد لمساعدة البلدان المتضررة من العنف المسلح، والانتشار غير المسؤول للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. ونواصل دعم إعلان جنيف بشأن العنف المسلح والتنمية، نظراً للارتباط الوثيق بين الأمن والتنمية. ويرحب الاتحاد الأوروبي بالتزامات أوصلو بشأن العنف المسلح، وسيعمل مع جميع الدول والمنظمات الدولية والمجتمع المدني لتحقيق تخفيضات ملموسة

ويرحب الاتحاد الأوروبي بدخول اتفاقية الذخائر العنقودية حيز النفاذ في ١ آب/أغسطس. وعلاوة على ذلك، يرحب الاتحاد بتزايد عدد التصديقات ويتطلع إلى الاجتماع الأول للدول الأطراف، الذي سيعقد في فينتيان، في جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، في تشرين الثاني/نوفمبر.

وبما أن بعض الدول لم تتمكن بعد من الانضمام إلى اتفاقية الذخائر العنقودية، لا يزال الاتحاد الأوروبي على اقتناع بأن إبرام اتفاق تكميلي في إطار الاتفاقية المعنية بأسلحة تقليدية معينة يأخذ في الاعتبار كل الجوانب الإنسانية والعسكرية، يمكنه أن يسهم إسهاماً كبيراً في معالجة الأثر الإنساني للذخائر العنقودية. وواصل فريق الخبراء الحكوميين في إطار الاتفاقية المعنية بأسلحة تقليدية معينة، الذي يعالج مسألة الذخائر العنقودية، أعماله في عام ٢٠١٠. ويود الاتحاد الأوروبي أن يؤكد تقديره للالتزام القوي لرئيسه. وفي رأينا، يجب أن يكون هناك صك ملزم قانوناً في المستقبل بشأن الذخائر العنقودية في إطار الاتفاقية المعنية بأسلحة تقليدية معينة، وأن يكون متوافقاً مع الاتفاقية ومكملاً لها، وينبغي أن يشمل أيضاً أحكاماً بشأن التعاون والمساعدة. ونتوقع من هذا الصك أن يسهم إسهاماً إنسانياً كبيراً، ويشمل الحظر الفوري لإنتاج أو استخدام أو نقل الذخائر العنقودية.

وتبادل المعلومات عن التشريعات والأنظمة والإجراءات الوطنية المتعلقة بنقل الأسلحة، والمعدات العسكرية، والسلع والتكنولوجيا ذات الاستخدام المزدوج يساهم في التفاهم المتبادل وإيجاد الثقة بين الدول. وهذه الشفافية أيضاً مفيدة للدول التي هي في طور وضع التشريعات المتعلقة بعمليات النقل. ويشجع الاتحاد الأوروبي الدول الأعضاء على توفير المعلومات ذات الصلة للأمين العام بغية إدراجها في قاعدة البيانات الإلكترونية. كما ناشد جميع

كوبا دعمها بقوة لبرنامج عمل الأمم المتحدة لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه.

كذلك تمثل كوبا امتثالاً تاماً للالتزامات برنامج العمل والتدابير العملية. ونؤكد من جديد تأييدنا لآلية متابعة فعالة من شأنها أن تضمن التنفيذ الكامل لبرنامج العمل، الذي أحرز بعض النتائج. ومع ذلك، لا يزال هناك الكثير الذي يتعين القيام به من أجل تنفيذه تنفيذاً كاملاً.

إن التعاون والمساعدة الدوليين ضروريان إذا كانت جميع الدول الأعضاء تريد إحراز تقدم نحو الامتثال الكامل لبرنامج العمل. وتحقيقاً لهذه الغاية، شارك بلدنا في الاجتماع الرابع لفترة السنتين الذي عقد في حزيران/يونيه للنظر في تنفيذ برنامج العمل.

وفي سياق أعمال اللجنة التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة بشأن معاهدة تجارة الأسلحة، تؤكد كوبا على ضرورة أن تجري العملية في إطار الأمم المتحدة بطريقة متوازنة وتدرجية وشفافة وشاملة، بالاستناد إلى توافق الآراء. فالقرارات التي تتخذ تحت الضغط أو الإكراه لا مكان لها هنا. ومسألة نقل الأسلحة التقليدية معقدة؛ ولها آثار سياسية واقتصادية وقضائية وأمنية كبيرة بالنسبة إلى جميع الدول، وعلى هذا النحو لا تسمح بإيجاد حلول مسبقة أو مبسطة. وينبغي مراعاة آراء كل دولة على النحو الواجب.

وتتشاطر كوبا تماماً الشواغل الإنسانية المشروعة المرتبطة بالاستخدام العشوائي وغير المسؤول للألغام الأرضية المضادة للأفراد. وفي الوقت نفسه، معلوم جيداً أنه لأكثر من خمسة عقود، يخضع بلدنا لسياسة العداء والعدوان المستمرين من جانب الدولة العظمى العسكرية. وبالتالي، لا يمكن لكوبا أن تتخلى عن استخدام مثل هذه الأسلحة في جهودها الرامية إلى الحفاظ على سيادتها وسلامة أراضيها،

في أعمال العنف المسلح، والوفاء بالأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** قبل مواصلة العمل، أود أن أذكر الوفود بأن لدينا قائمة طويلة من المتكلمين، وبالتالي المطلوب من الأعضاء التكرم بتقصير بياناتهم قدر الإمكان، وتعميم نسخ من نصوصهم الكاملة.

**السيدة ليديسما هرنانديز (كوبا)** (تكلمت بالإسبانية): في العقود الأخيرة، ازداد التطور وازدادت القوة التدميرية للأسلحة التقليدية في جميع أنحاء العالم ازدياداً ملحوظاً، مما يجعلها أكثر وأشد فتكاً. والنتيجة هي عدم التوازن المثير للقلق والملاحظ في الأولوية والاهتمام اللذين يولييان لفئات محددة من الأسلحة التقليدية - مثل الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة - على حساب أسلحة أخرى، مثل الأسلحة التقليدية المتطورة، وآثارها الأكثر تدميراً بشكل كبير.

وتعتقد كوبا أنه من أجل منع والقضاء على الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في المدين المتوسط والقصير، يجب التصدي للأسباب الكامنة وراءه. وتدافع كوبا عن الحق المشروع للدول في تصنيع واستيراد وحيازة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من أجل أمنها وتلبية احتياجاتها الدفاعية المشروعة، وفقاً للمادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة. وفي الوقت نفسه، نؤيد اعتماد أساليب أكثر فعالية لمنع ومكافحة الاتجار غير المشروع بهذه الأسلحة، ومنع استخدامها من جانب أولئك الذين يرتكبون الأعمال الإرهابية والإجرامية على الصعيد الدولي.

والاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة له عواقب اجتماعية وإنسانية واقتصادية خطيرة للعديد من البلدان حول العالم، ويعرّض حقها في الحياة والسلام والتنمية المستدامة للخطر بشكل جدّي. وستواصل

الضارة لهذا الوباء الذي يعتبر مصدرا للأسلحة، وخاصة بالنسبة للمجموعات الإرهابية والجريمة المنظمة.

وفي ذلك الصدد، لم تفتقر جهود بلدي المكثفة لقطع دابر تهريب الأسلحة الخفيفة على حدوده الذي ينظمه المهربون عبر الحدود ويذكي الإرهاب، وخاصة في قطاع الساحل والصحراء. إن الجزائر بالإضافة إلى التكيف مع القوانين والأنظمة الحالية التي تنص على إنزال العقوبات والغرامات الشديدة بحق المهربين، ما برحت تعمل في السنوات الأخيرة على تعزيز نظامها العملياتي لوقف الشبكات الإجرامية والإرهابية.

وكما ورد في برنامج عمل الأمم المتحدة، فإن التعاون الإقليمي ودون الإقليمي جوهرى لضمان الرقابة الفعالة على الحدود واستئصال شأفة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الخفيفة. لذلك ما فتئت الجزائر تعمل نحو الجهود التعاونية مع بلدان الساحل، وخاصة من خلال برامج تدريب القوات الأمنية وأفراد الجمارك لتمكين تلك البلدان من تطوير قدراتها الإدارية والفنية والعملياتية في هذا المجال.

إن الحالة المقلقة السائدة حاليا في منطقة الهلال الساحلي الصحراوي تتطلب أيضا تقديم المساعدة المناسبة من البلدان المتقدمة النمو والمنظمات الدولية المعنية لتعزيز قدرات البلدان في المنطقة دون الإقليمية لمكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. ويلاحظ وفدي مع التقدير أن تقرير الأمين العام الوارد في الوثيقة [A/65/153](#) الذي يشير إلى عدد من الإجراءات التي اتخذتها في هذا الصدد الدول الأعضاء ومنظومة الأمم المتحدة في سياق تنفيذ القرار ٥٠/٦٤.

على سبيل المثال، أود أن أتطرق إلى حلقة العمل التي عقدتها المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب والمركز الأفريقي للدراسات والبحوث المتعلقة بالإرهاب في شهر

وذلك تمشيا مع الحق في الدفاع المشروع المعترف به في الميثاق. لهذا السبب، كوبا ليست دولة طرفاً في اتفاقية حظر استعمال وتكديس وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام.

وسنواصل دعمنا الكامل لجميع الجهود، بما في ذلك قدرتنا كدولة طرف في الاتفاقية بشأن حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة، بينما نبقى على التوازن اللازم بين المسائل الإنسانية والأمنية، بهدف القضاء على الآثار الضارة على السكان المدنيين وعلى اقتصاديات العديد من البلدان الناجمة عن الاستخدام المفرط الضرر أو العشوائي الأثر للألغام المضادة للأشخاص. وتحض كوبا جميع الدول التي يمكنها القيام بذلك على تقديم المساعدة المالية والفنية والإنسانية اللازمة لإزالة الألغام وإعادة تأهيل ضحاياها اجتماعيا واقتصاديا.

**السيد مُكتفي (الجزائر)** (تكلم بالفرنسية): في هذه المناقشة المواضيعية بشأن الأسلحة التقليدية، يود الوفد الجزائري أن يبرز موقفه بشأن بعض القضايا التي تمثل شاغلا للمجتمع الدولي.

إن الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة ونقلها لا يزال يمثل تهديدا للسلم والاستقرار في العديد من البلدان، وخاصة في أفريقيا، وبذلك يشكل مصدرا دائما للقلق بالنسبة للجزائر. لذلك يود وفدي أن يكرر التزامنا بتنفيذ برنامج عمل الأمم المتحدة المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، وقد اعتمد هذا البرنامج في عام ٢٠٠١ في مؤتمر الأمم المتحدة بشأن الموضوع والدعوة إلى تعزيزه. وتلك أداة هامة ساهمت بوضوح بإذكاء الوعي الحقيقي بالآثار الإنسانية والسياسية



إيماننا ومفاده أن أي صك دولي ملزم قانونا يتم إبرامه تحت رعاية الأمم المتحدة لتنظيم الاتجار بالأسلحة يسهم في تعزيز السلم والأمن الدوليين. وتحقيقا لتلك الغاية، من المناسب وضع معايير دولية مشتركة لاستيراد وتصدير ونقل الأسلحة التقليدية، بينما نحترم بالطبع سيادة وأمن الدول.

إن اتخاذ الجمعية العامة للقرار ٨٩/٦١ بتاريخ ٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ والمناقشة التي جرت في الفريق العامل المفتوح باب العضوية المنشأ عملا بالقرار ٢٤٠/٦٣ قد أظهرت الأهمية التي تعلقها الدول الأعضاء على هذه المسألة. وهذا يتجسد حتى على نحو أوضح في القرار ٤٨/٦٤ الذي بالتحديد أطلق العملية التحضيرية نحو معاهدة الاتجار بالأسلحة. وفي ذلك السياق، اجتمعت في شهر تموز/يوليه الماضي، اللجنة التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بإبرام معاهدة للاتجار بالأسلحة للتخطيط لمؤتمر الأمم المتحدة المقرر عقده في عام ٢٠١٢. وقد كانت الجزائر منخرطة انخراطا كاملا في مداولات واستكشافات الفريق العامل في عامي ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩، وقدمت مساهمتها في عام ٢٠٠٧ بوصفها عضوا في فريق الخبراء الحكوميين.

وكما هو حال جميع الاتفاقيات الدولية، ثمة حاجة إلى تحديد المبادئ الأساسية ونطاق تطبيق مشروع المعاهدة. وتعتقد الجزائر أن الصك ينبغي أن يركز على مبادئ ميثاق الأمم المتحدة، وخاصة المساواة في السيادة بين الدول، وحق الشعوب في تقرير المصير، وحق الدول في الدفاع المشروع، وفقا للمادة ٥١ من الميثاق. وينبغي أيضا أن تتماشى نصوص المعاهدة مع مبادئ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، وتحظر حيازة الأراضي بالقوة أو احتلال أراضي الغير أو استخدام القوة في العلاقات الدولية.

في رأينا أن احترام المبادئ الدولية المتجسدة في القانون الدولي جوهرية لضمان القانونية والشرعية اللازميتين

آذار/مارس الماضي بالتعاون مع حكومتي إيطاليا وألمانيا، مع التركيز على تحسين قدرات دول غرب أفريقيا في مجال الجمارك والرقابة على الحدود وتداول الأسلحة. تنفيذ الصك الدولي لتمكين الدول من الكشف عن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة وتعقبها في الوقت المناسب وبطريقة موثوق بها.

إن الجزائر ما فتئت ملتزمة التزاما كاملا بتنفيذ الصك الدولي لتمكين الدول من الكشف عن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة وتعقبها في الوقت المناسب وبطريقة موثوق بها، وذلك منذ اعتماده في عام ٢٠٠٥. وجهودنا في ذلك الصدد متضمنة في تقريرنا الوطني لعام ٢٠١٠. وبصورة مماثلة، تتطرق القوانين التنظيمية الوطنية إلى ثلاثة مجالات رئيسية متضمنة في الصك، ألا وهي، وسم وتسجيل الأسلحة والتعاون في تعقبها، كما ذكر الوفد الجزائري في الاجتماع الرابع من سلسلة الاجتماعات التي تعقدها الدول كل سنتين للنظر في تنفيذ برنامج العمل الذي انعقد في نيويورك في شهر حزيران/يونيه.

ومع ذلك فإن التعاون في مجال تعقب الأسلحة لا يزال يمثل صعوبة رئيسية في تنفيذ هذا الصك الدولي. وبالنظر إلى طبيعته غير الملزمة، لا تزال معظم الدول الأطراف تستخدم شتى الذرائع في تردها بتبادل المعلومات ذات الصلة عن الاتجار غير المشروع بالأسلحة. لذلك ولتحسين التعاون في هذا المجال، من المجدي تشجيع الاتفاقات على الصعيد الدولية والإقليمية والثنائية بغية تبادل المعلومات للتمكين من تعقب الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

أما فيما يتعلق بالمبادرة إلى إبرام معاهدة بشأن الاتجار بالأسلحة، فما فتئت الجزائر مشتركة منذ البداية في العملية بطريقة مصممة وبناءة. وذلك الموقف يركز على

واتفاقية أو سلو لحظر الذخائر العنقودية. ومن هذا يمكننا أن نرى التأثير الإيجابي للمجتمع المدني وقدرته على التعبئة. إن دور المجتمع المدني في النظام المتعدد الأطراف يجب تعزيزه أكثر. والواقع أننا يمكننا أن نرى خيطا مشتركا يربط بين هذه الصكوك الثلاثة - وهو أنها كلها تتصل بالأسلحة التقليدية التي لا تضطلع بدور حاسم في تقرير نتيجة صراع ما ولكنها تتسبب في إنزال أذى لا يمكن قبوله من وجهة نظر إنسانية أثناء الصراعات وبعدها.

وسنكون بالطبع حاضرين في فينتيان في الشهر القادم للترحيب بدخول اتفاقية أو سلو حيز النفاذ وبدء العمل من أجل تنفيذها بفعالية. وبعد ذلك سنستأنف المفاوضات في جنيف على بروتوكول سادس لاتفاقية حظر أسلحة تقليدية معينة وبشأن الذخائر العنقودية. وأود أن أعيد تأكيد موقف بلدي الذي لا يترشح في ذلك الصدد، وهو أننا نريد رؤية هذه المفاوضات تفضي إلى نتيجة ناجحة وبروتوكول مستقبلي ملزم قانونا، معزز بعناصر إنسانية قوية ومتطابق مع اتفاقية أو سلو ويسري مفعوله على الفور. ويحدونا الأمل أن يعطي اجتماع الدول الأطراف في تشرين الثاني/نوفمبر زحما للمفاوضات الدائرة على أساس المكتسبات الجديدة، التي نأمل أن تكون حاسمة عندما يحين وقت المناقشات مع عدد معين من الجهات الفاعلة الأساسية.

وبالمثل نأمل أن تتركس جهود متزايدة للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة التي يؤدي الاتجار غير القانوني بها واقتنائها بكميات مفرطة إلى الإضرار بالأمن والاستقرار الدوليين وإلى تغذية العنف المسلح، مما يتسبب في بطء خطى التنمية في عدد كبير من البلدان.

لقد أصبح موضوع الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، بمبادرة من الرئاسة الفرنسية للاتحاد الأوروبي، بندا مدرجا بصورة منهجية في جدول أعمال المفاوضات التي

التي نعلقهما على المعاهدة لضمان مصداقيتها وعالميتها. وهكذا يجب تنفيذ عملية صياغة هذا الصك الهام بطريقة شمولية وشفافية لتتسنى معالجة الشواغل العامة. ويقضي الأمر أيضا مشاركة جميع أصحاب المصالح، وخاصة البلدان المصدرة والموردة الرئيسية للأسلحة. وتحقيق ذلك الشرط لا مندوحة منه لاعتماد وتنفيذ معاهدة الاتجار بالأسلحة في المستقبل.

ومن البديهي القول أن التزامنا بهذه المعاهدة المتعلقة بالأسلحة التقليدية لا يغير بأي شكل من الأشكال أولوية الجزائر بالتقيد بالهدف المتمثل في نزع السلاح العام ونزع السلاح النووي بشكل خاص.

**السيد دانن (فرنسا)** (تكلم بالفرنسية): مرة أخرى هذا العام يتناول العديد من مشاريع القرارات المعروضة على اللجنة الأولى الأسلحة التقليدية. وإن فرنسا ترحب بالجودة العالية جدا لمشاريع القرارات هذه.

ورغم أن اللجنة تصرف في الواقع وقتا أطول على المفاوضات المتصلة بالأسلحة النووية، فإن تلك الحقيقة يجب ألا تقودنا إلى إغفال مفاوضات نزع السلاح المتعددة الأطراف الأخرى. ويجب أن نحافظ على تعبئتنا على جميع الجبهات - البيولوجية والكيميائية والتقليدية وانتشار القذائف والفضاء. فالهدف ليس تحسين الأمن الدولي فحسب، وإنما أيضا الحيلولة دون استبدال نزع السلاح النووي بسباقات تسلح جديدة في الميادين الأخرى هذه.

وفيما يتصل بالأسلحة التقليدية، تم اختتام ثلاث عمليات تفاوضية هامة في غضون الـ ١٥ سنة الماضية، وفرنسا تعرب عن ارتياحها لذلك، لا سيما أننا شاركنا فيها بفعالية. وتلك العمليات شملت اتفاقية أوتاوا لحظر الألغام المضادة للأفراد، والبروتوكول الخاص بمخلفات الحرب المتفجرة الملحق باتفاقية حظر أسلحة تقليدية معينة،

وعمليات النقل. الثانية تقضي بأن المعاهدة ينبغي أن تنص على المقاضاة الإجرامية لتجار الأسلحة والمتواطئين معهم، مع إيلاء اهتمام خاص للوسائل التي يستخدمونها وفي مقدمتها الفساد وغسل الأموال. أخيراً، تتعلق الركيزة الثالثة بمعاهدة تشتمل على عنصر تعاون كبير. وهذا التعاون، وهو أساسي للتنفيذ السليم للمعاهدة، ينبغي أن يتضمن بطريقة شاملة وغير تمييزية مجموعة واسعة متنوعة من الأحكام، بدءاً بالمساعدة التقنية ومروراً بالتعاون الإداري وانتهاءً بالمساعدة القانونية المتبادلة.

ختاماً، يجب أن تعمل المعاهدة على تعزيز القانون الإنساني الدولي وحقوق الإنسان والحقوق الاقتصادية والاجتماعية ضمن إطار التنمية المستدامة، التي يلتزم بها بلدي بصورة خاصة.

**السيد سودا (اليابان)** (تكلم بالإنكليزية): أعترم الإذلاء بنسخة موجزة من بياني المعد سلفاً.

ترحب اليابان بدخول معاهدة حظر الذخائر العنقودية حيز النفاذ وتثنى حكومة جمهورية لاو الشعبية الديمقراطية بمناسبة استضافتها الاجتماع الأول للدول الأطراف، المقرر عقده في الشهر القادم في فينتيان. ويسرنا أن نساهم في الاجتماع المقبل، الذي سنعمل فيه بصفة صديق الرئاسة لشؤون إضفاء الطابع العالمي. ويحدونا وطيد الأمل أن تقوم أعداد متزايدة من البلدان، بما فيها الدول المنتجة والمالكة الرئيسية، بالانضمام إلى معاهدة حظر أسلحة تقليدية معينة فتتخذ إجراءات ملموسة بشأن المشاكل الإنسانية.

واليابان تولي الأهمية أيضاً لإبرام صك قانوني دولي يكون فعالاً ومجدياً ضمن إطار اتفاقية حظر أسلحة تقليدية معينة، التي يشترك فيها منتجون ومالكون رئيسيون للذخائر العنقودية. وإننا نعتقد أن من واجب الأعضاء المسؤولين في

يجريها الاتحاد مع بلدان ثالثة بشأن اتفاقات الارتباط. وهذا يبين أننا نظل ملتزمين بتحسين برنامج عمل الأمم المتحدة، مثلما فعلنا أثناء اجتماع الدول الأطراف الذي عقد في حزيران/يونيه. ونرحب باعتماد ذلك الاجتماع وثيقة ختامية (انظر A/CONF.192/BMS/2010/3) والمناقشات المثمرة بشأن المواضيع الحميمية لدينا، ومن أبرزها دمع وتعقب الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة ومراقبة الحدود والتعاون والمساعدة الدوليان. وعلاوة على ذلك، نأسف من أن عمل فريق الخبراء لم يسفر عن إقرار إدراج الأسلحة الخفيفة كفتة ثامنة في سجل الأسلحة، رغم أن التوصل إلى توافق الآراء كان وشيكاً حول هذه النقطة.

مشروع القرار الذي اعتمد هنا في العام الماضي واستهدف افتتاح المفاوضات بشأن معاهدة للتجار بالأسلحة (A/C.1/64/L.38/Rev.1 والقرار ٤٨/٦٤) أتى أكله. فقد تم الشروع في عملية شهدت عقد سلسلة من الاجتماعات التحضيرية للمؤتمر، الذي من المقرر عقده في عام ٢٠١٢. وقد تمخض اجتماع اللجنة التحضيرية الأول، الذي عقد في تموز/يوليه، عن نتيجتين مهمتين. الأولى هي التناقص المستمر في عدد البلدان التي تشكك في الأهمية النسبية لوضع معاهدة للتجار بالأسلحة. صحيح أن بعض البلدان ما زالت تساورها الشكوك، لكن إمكانية ظهور معاهدة كهذه أصبح من حيث المبدأ مقبولا على نطاق واسع. وإن تغيير المواقف في هذا الصدد، من قبل مختلف البلدان الأساسية في العام الماضي، بدءاً بالولايات المتحدة، كان حاسماً، وهو يحظى بترحيبنا.

النتيجة البارزة الثانية كانت أن هيكل المعاهدة المستقبلية بدأت خطوطه العامة تتبلور بفضل مناقشاتنا القيمة. إننا نتحرك نحو معاهدة تستند إلى ثلاث ركائز. الأولى تتألف من الجزء المعيارى، الذي ينبغي للدولة الطرف أن تقيم بموجبه هيكلًا وطنيًا لمراقبة الصادرات والواردات

السنوات الـ ١٠ من عمر برنامج عمل الأمم المتحدة لطرحة على المؤتمر الاستعراضي في عام ٢٠١٢. ولبلوغ تلك الغاية نشجع الدول الأطراف كافة على تقديم تقاريرها الدورية.

ومرة أخرى قدمت اليابان هذا العام، جنباً إلى جنب مع كولومبيا وجنوب أفريقيا، مشروع القرار المتعلق بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وبذلك، فإننا نحدد تصميمنا على مسألة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، وطرح خارطة الطريق لمتابعة برنامج العمل. وندعو جميع الدول الأعضاء إلى تقديم دعمها لمشروع القرار، الذي نأمل أن يتم اعتماده بتوافق الآراء.

وعملية وضع معاهدة لتجارة الأسلحة ذات أهمية كبيرة للمجتمع الدولي، لأنها يمكن أن تعزز عمليات النقل المسؤولة دولياً للأسلحة التقليدية، وتمنع بالتالي تسريبها إلى الأسواق غير المشروعة. وأصدرت اللجنة التحضيرية في تموز/يوليه من هذا العام ورقة الرئيس القيمة وملخصات الميسرين التي تحدد عناصر عديدة من أجل وضع إطار واضح لمعاهدة تجارة الأسلحة. ومن الحيوي أن تستمر المناقشات المثمرة بين الدول الأعضاء، بغية التوصل إلى معاهدة تحدد معايير دولية قوية ورفيعة المستوى ومشاركة في عام ٢٠١٢. واليابان، باعتبارها واحدة من واضعي مشاريع القرارات بشأن معاهدة تجارة الأسلحة، على استعداد للإسهام بفعالية في نجاح هذه العملية.

وفي الختام، أود أن أشير هنا إلى أن اليابان تنتهج سياسة فريدة من نوعها وصارمة لحظر تصدير أي أسلحة من حيث المبدأ. فيمكن للأسلحة التقليدية أن تؤدي إلى تفاقم الصراعات المسلحة حول العالم. وما فتئت اليابان تعمل بصورة شاملة على إصدار القوانين، وتحقيق التنمية، وتلبية الشواغل الإنسانية، بما في ذلك تقديم المساعدة إلى الضحايا.

اتفاقية حظر أسلحة تقليدية معينة أن يتحلوا بالإرادة السياسية فيختتموا المفاوضات الجارية.

أما بشأن الألغام الأرضية فقد استعرضت الدول الأطراف، في مؤتمر قمة كارتاخينا المعني بعالم خال من الألغام، الذي عقد في كانون الأول/ديسمبر من العام الماضي، حالة اتفاقية أوتاوا وسير عملها في غضون الـ ١٠ سنوات التي انقضت على دخولها حيز النفاذ، وجددت التزاماتها الثابتة بمزيد من التعاون. وقد كان اعتماد خطة عمل كارتاخينا وإعلان كارتاخينا لعام ٢٠٠٩ نتيجة رائعة توج بها المؤتمر أعماله. وقد عقدت اليابان عزمها على وضع الالتزامات الواردة في خطة العمل والإعلان موضع التطبيق. وناشد جميع الدول الأطراف الأخرى أن تحذو حذونا وناشد أيضاً جميع البلدان التي ليست أطرافاً في اتفاقية أوتاوا إلى الانضمام إليها بسرعة.

وابتغاء معالجة المشاكل الإنسانية الناجمة عن الألغام الأرضية المضادة للأفراد والذخائر العنقودية منحت حكومة اليابان، منذ عام ١٩٩٨، ما يقرب من ٣٩٠ مليون دولار إلى ٤٤ بلداً من باب المعونة المخصصة لأنشطة تطهير الألغام ومساعدة الضحايا. واليابان ستواصل تقديم الدعم والمساهمة في تذليل المشاكل الإنسانية التي تسبب فيها هذه الأسلحة.

الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة تودي بأرواح مئات الآلاف من الناس في شتى أنحاء العالم كل سنة. والأمم المتحدة يلزمها أن تواصل معالجة هذه المسألة بجدية. وترحب اليابان باعتماد الوثيقة الختامية (انظر A/CONF.192/BMS/2010/3) لاجتماع الدول الأطراف الرابع، الذي عقد في تموز/يوليه، والتي تنص على آلية لمتابعة برنامج العمل. إننا نعتقد أن الوثيقة الختامية ستكون أداة هامة في تنفيذ برنامج العمل في الميدان. وفي العام المقبل سيتعين علينا أن نحري استعراضاً شاملاً لأنشطة

وسوف تقدم كولومبيا واليابان وجنوب أفريقيا مرة أخرى هذا العام - بتنسيق من كولومبيا - مشروع القرار الجامع المعني بالتصدي للاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. ويتضمن مشروع القرار آخر المستجدات المتعلقة بالمسائل المتصلة بتنفيذ برنامج العمل، ولا سيما نتائج الاجتماع الرابع لفترة السنتين، والإطار التشغيلي لتنفيذه في المستقبل. ويأمل وفدي أن تكون الجمعية العامة قادرة على اعتماد النص بتوافق الآراء نظراً لطبيعته غير المثيرة للجدل.

وستواصل جنوب أفريقيا العمل جنباً إلى جنب مع الدول الأعضاء الأخرى في العملية المنصوص عليها في القرار ٤٨/٦٤ المعنون "معاهدة تجارة الأسلحة"، الذي يوكل إلى لجنة تحضيرية عملية التفاوض على إبرام صك ملزم قانوناً يضع أعلى المعايير المشتركة لتنظيم عمليات نقل الأسلحة. وشهدت الدورة الأولى للجنة التحضيرية التي انعقدت في تموز/يوليه من هذا العام، مناقشة قوية شجعت على تبادل الأفكار. وتود جنوب أفريقيا أن تعرب عن ارتياحها للتقدم الذي تم نحو إرساء تفاهم مشترك حول بعض المسائل الرئيسية التي ستعالجها المعاهدة.

وتعلق جنوب أفريقيا أهمية كبيرة على تنفيذ اتفاقية حظر الألغام المضادة للأفراد. وفي ذلك الصدد، نرحب بعقد المؤتمر الاستعراضي الثاني بنجاح في قرطاجنه، كولومبيا، خلال تشرين الثاني/نوفمبر و كانون الأول/ديسمبر من العام الماضي. ولئن كنا نرحب بالتقدم الذي أحرز حتى الآن، من الواضح أن هناك حاجة إلى عمل الكثير لتحقيق هدفنا المتمثل في عالم خالٍ من الألغام المضادة للأفراد. ولا يزال كثير من ضحايا الألغام لا يحصلون على الرعاية الطبية والتعليم وإعادة التأهيل البدني والخدمات الاجتماعية والتدريب المهني ومن ثم العمالة. ونشعر بقلق أيضاً إزاء أن عدداً من الدول الأطراف لم تتمكن من الوفاء بالمواعيد النهائية لإزالتها،

وتلتزم اليابان بمواصلة هذا العمل بالتعاون مع الدول الأخرى والمجتمع المدني.

**السيد وينسلي (جنوب أفريقيا)** (تكلم بالإنكليزية):  
على غرار ممثل اليابان، سأتلو نصاً مختصراً لبياني، وسيجري تعميم النص الكامل.

نلاحظ مع الارتياح أنه منذ انعقاد الدورة الأخيرة للجنة الأولى، أحرز تقدم في ميدان الأسلحة التقليدية. ففي بعض المجالات، تم تعزيز تنفيذ الصكوك القائمة، في حين يستمر العمل على وضع قواعد وصكوك دولية جديدة تنظم استعمال وإنتاج وتخزين هذه الأسلحة. ومع ذلك، لا يزال هناك الكثير الذي يتعين القيام به.

إن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة لا تزال مسؤولة عن عدد كبير من الضحايا كل يوم. ومعظم الأسلحة المسؤولة عن هذه الوفيات والإصابات غير قانونية، الأمر الذي يوضح ضخامة التحدي الذي نواجهه للحد من الوفيات غير الضرورية من الناس الأبرياء. ونعتقد اعتقاداً قوياً أننا بحاجة إلى وضع السلام والأمن ومكافحة الإجرام والاهتمامات الإنسانية قبل المصالح التجارية إذا أردنا التصدي بنجاح للاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

ولا تزال جنوب أفريقيا تعلق أهمية كبيرة على تنفيذ برنامج عمل الأمم المتحدة المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه. وفي ذلك الصدد، نرحب بالاختتام الناجح للاجتماع الرابع الذي عقدته الدول هنا في نيويورك خلال حزيران/يونيه بشأن الأسلحة الصغيرة، وهو الاجتماع الذي يعقد مرة كل سنتين. والملخص الذي وقّره الرئيس يقدّم لنا تدابير عملية المنحى لدعم التنفيذ الكامل لبرنامج العمل.

التفاوض على بروتوكول محتمل بشأن الذخائر العنقودية. ولئن كنا نقدر الجهود التي بذلت خلال سنوات عديدة لتناول الذخائر العنقودية في سياق الاتفاقية، نشعر بالقلق إزاء عدم إحراز تقدم في الاتفاقية صوب وضع الصيغة النهائية لأداة ذات مصداقية تعالج الأثر الإنساني للذخائر العنقودية. ونلاحظ أن مشروع النص الحالي قيد النظر لا يزال يتضمن عدداً من العناصر التي تتعارض مع مبادئ القانون الإنساني الدولي. بالإضافة إلى ذلك، إن الفترات الانتقالية المنصوص عليها في مشروع النص لا تزال مصدر قلق خطير لوفدي. ونرى أن مشروع النص هذا لا يخدم سوى إضفاء الشرعية على استمرار استخدام الذخائر العنقودية عشوائياً، ولا يخدم هدفنا المتمثل في حماية المدنيين خلال الصراعات المسلحة وبعدها.

وفي الختام، أود أن أؤكد لكم، سيدي، تعاون جنوب أفريقيا الكامل ودعمها، إذ نعمل نحو خاتمة ناجحة لدورة اللجنة الأولى التي ستهتدي بها أعمالنا في السنة المقبلة.

**السيد ماهيسا (موزامبيق)** (تكلم بالإنكليزية): أود في البداية أن أهنئكم، سيدي، على انتخابكم لرئاسة اللجنة الأولى في الدورة الخامسة والستين للجمعية العامة. ونهني أيضاً أعضاء المكتب الآخرين.

إن وفد موزامبيق يشيد بتقرير الأمين العام عن مساعدة الدول لكبح الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وجمعها (A/65/153). فهو يبين المخاطر منظومة الأمم المتحدة والدول الأعضاء في مسألة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه، عملاً بالقرار ٥٠/٦٤. ونلاحظ مع الارتياح التقدم المحرز خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

إن حكومة موزامبيق تكرر أهمية توطيد دعائم السلم من خلال تدابير نزع السلاح العملية على جميع الصُّعَد.

وبالتالي طلبت التمديد. وبطء وتيرة إزالة الألغام يعيق جهود إعادة الإعمار والتنمية في المجتمعات التي بحاجة ماسة إلى الأراضي لأغراض الزراعة والاستخدامات الهامة الأخرى.

وتتشاطر جنوب أفريقيا القلق إزاء الآثار الإنسانية للذخائر العنقودية. و جنوب أفريقيا، بوصفها دولة موقعة على اتفاقية الذخائر العنقودية، ملتزمة التزاماً كاملاً بحظر استعمال وتخزين وإنتاج ونقل الذخائر العنقودية. لذلك، نرحب ببدء نفاذ الاتفاقية في ١ آب/أغسطس. وما فتئ بلدي يقوم بدور نشط في الأعمال التحضيرية للاجتماع الأول للدول الأطراف، المقرر عقده في جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية خلال الشهر المقبل.

وتمثل الاتفاقية بشأن الذخائر العنقودية صكاً إنسانياً هاماً لنزع السلاح، حيث تضع معايير جديدة للالتزام الجماعي بمبادئ القانون الدولي الإنساني. وتعتقد جنوب أفريقيا، باعتبارها منتجة سابقة للذخائر العنقودية التي لها تأثير على نطاق المنطقة، أن هذه الأسلحة لم تصبح بائدة إزاء أسلحة الحرب الحديثة، ولكن استعمالها في الآونة الأخيرة في الصراعات أظهر أنها تلحق ضرراً غير مقبول بالمدنيين حتى بعد فترة طويلة من وقف الأعمال العدائية الفعلية. ولدى جنوب أفريقيا مخزون صغير نسبياً من الذخائر العنقودية المحددة بالفعل للتدمير. ونحن نرحب بالدعم الكبير الذي حصلت عليه اتفاقية الذخائر العنقودية حتى الآن، وبحقيقة أنه قد تم إقرارها من جانب معظم الدول الأفريقية.

ولا تزال جنوب أفريقيا، بوصفها دولة طرفاً في الاتفاقية المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة، ملتزمة بالتنفيذ الكامل والتطبيق الشامل لأحكام الاتفاقية الإطارية وبروتوكولاتها الخمسة. بالإضافة إلى ذلك، عكفت جنوب أفريقيا في السنوات الأخيرة على المشاركة النشطة في اجتماعات فريق الخبراء الحكوميين التابع للاتفاقية من أجل

غير المشروع بالأسلحة الصغيرة. ومن بين أولوياتنا في هذه الشراكة الإقليمية استحداث نظام إلكتروني متكامل لتسجيل الأسلحة النارية لدينا، وهي إحدى ركائز سياستنا إزاء الأسلحة والذخائر.

في عام ٢٠٠٨، اعتمدنا صكين برنامجيين رئيسيين في مجال إزالة الألغام، وبالتحديد في مجال الإجراءات المتعلقة بالألغام في الفترة من ٢٠٠٨ إلى ٢٠١٤ وتقدمنا بطلب لتمديد الموعد النهائي لإبرام عملية إزالة الألغام في موزامبيق من ٢٠٠٩ إلى ٢٠١٤ امتثالاً لاتفاقية أوتاوا. وأصبحت مسألة إزالة الألغام الشغل الشاغل في الأجندة الإنمائية لحكومة موزامبيق. وفي الواقع اعتمدت الحكومة استراتيجية ترمي إلى إزالة الألغام مقاطعة فمقاطعة بغية معالجة المشاكل الناجمة عن الألغام على الصعيد المجتمعي. وأولويتنا في إزالة الألغام في موزامبيق تتمثل في تمكيننا من إعادة توطين المناطق المخصصة للهياكل الاجتماعية والمجالات الاجتماعية - الاقتصادية ذات الاهتمام، من قبيل الزراعة والطرق والجسور والسكك الحديدية والسدود وخطوط نقل الطاقة الكهربائية والهياكل الصناعية. فالتثقيف المدني بشأن خطر الألغام مستمر في المناطق حيث تجري فيه أعمال إزالة الألغام أو في المناطق المشكوك في وجود ألغام فيها.

وفي الختام، أود أن أكرر التزام حكومة جمهورية موزامبيق بالإسراع في عملية إزالة الألغام لدينا بحيث يتم استكمالها بحلول عام ٢٠١٤. ونتفق في الرأي مع وجهة النظر المعرب عنها في تقرير الأمين العام ومؤداها أن الاعتراف المتزايد بمسألة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة ينبغي تناوله من خلال نهج أوسع ومتعدد القطاعات، كما تم التشديد أيضاً على المناقشات التي دارت في الاجتماع الرابع من سلسلة الاجتماعات التي تعقدها الدول كل سنتين، وهو اجتماع انعقد في شهر حزيران/يونيه.

وفي ذلك الصدد، نؤيد اعتماد آليات مشتركة تسهم في السلم والأمن، وخاصة حماية المدنيين. ونعتقد أن برنامج العمل المعتمد في عام ٢٠٠١ يمثل أهم صك لدينا للتصدي للاتجار بالأسلحة الصغيرة، إذ أنه يمثل إطاراً لإرساء القواعد والتدابير الدولية لمعالجة مسائل الأسلحة الصغيرة وتعزيز التنفيذ المسؤول لها من جانب الدول.

ونود أن نغتنم هذه الفرصة للترحيب بإنشاء آلية تنسيق الأعمال المتعلقة بالأسلحة الصغيرة وتشجيعها. ونعتبرها مساهمة قيمة سوف تعزز من دور الأمم المتحدة في منع وقوع العنف والتخفيف من أثر الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة على المجتمع والجماعات والأفراد.

أقامت حكومة موزامبيق شراكة مع الأمم المتحدة للتخفيف من مخاطر الأسلحة وتنسيق عمل إزالة الألغام وإحكام الرقابة على الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة بالعمل مع المستشارين الفنيين في مجال إدارة المخزونات ومراقبتها وفي مجال تسجيل الأسلحة النارية وجمعها وإدارتها وتدميرها، وكذلك في تدريب أفراد الضابطة العدلية والعمل مع المجتمع المدني في مجال التثقيف المدني. وتواصل حكومتنا تعزيز قوانينها الوطنية ولوائحها التنظيمية وإجراءاتها الإدارية لممارسة الرقابة على الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في مجالات الإنتاج والتصدير والاستيراد والمرور العابر وإعادة النقل وتنظيم حركة الأسلحة النارية داخل البلد.

وفي إطار برنامج العمل، تواصل موزامبيق الاشتراك بهمة في إدارة الحدود. وفي ذلك الصدد، ما برحت بلدي جزءاً من العمليات المشتركة عبر الحدود وبرنامج التدريب الذي ينفذ تحت إشراف منظمة التعاون الشرطي الإقليمي في الجنوب الأفريقي التي تهدف إلى منع الاتجار بالأسلحة الصغيرة ومكافحته، وقد امتد نطاق تلك الشراكة ليشمل بلدانا أخرى في العالم تواجه حالات مماثلة في مجال الاتجار



إن الكونغو ملتزمة بالعمل بتضافر مع المجتمع الدولي لمنع ومكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وتحقيقاً لتلك الغاية، ما برحت حكومتنا تعمل على كل من الصعيد الدولي والإقليمي والوطني. وجمهورية الكونغو، بانضمامها إلى برنامج العمل والصك الدولي، إنما تعرب عن التزامها الشديد بدعم جهود المجتمع الدولي في مكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وتداولها. قبل عشرة أيام فقط، وخلال المناقشة العامة، رحب وفدي باعتماد اتفاقية لمراقبة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وذخائرها وجميع القطع والمكونات التي يمكن أن تستخدم في صنعها أو تصليحها أو تركيبها، وكان ذلك في نيسان/أبريل، في نهاية الاجتماع الوزاري الثلاثين الذي عقدته في كينشاسا لجنة الأمم المتحدة الاستشارية الدائمة المعنية بمسائل الأمن في وسط أفريقيا. وبرايفيل، المدينة الجارة لكينشاسا، ستستضيف احتفال التوقيع الرسمي في منتصف تشرين الثاني/نوفمبر من هذا العام.

منطقة وسط أفريقيا دون الإقليمية ابتليت بصورة خاصة بالصراعات المسلحة العديدة التي أخلت باستقرار الدول ودمرت النسيج الاجتماعي - الاقتصادي. والكثير من تلك الدول يمر الآن في مرحلة ما بعد الصراع. ودول أخرى غيرها تنخرط الآن، بعد أن استردت أنفاسها بمشقة كبيرة بعد الحروب الأهلية، في عملية التعمير والتعافي الاقتصادي الشاقة.

إن هذه الاتفاقية، التي تعبر عن التزام دولنا بتخليص المنطقة دون الإقليمية من ظواهر الانفلات الأمني العابرة للحدود مثل النهب والسلب المسلح والابتزاز، ستعزز أيضاً التدابير التي تستهدف درء مصائب الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة عن المدنيين، لا سيما النساء والأطفال. ولذلك قبلت دول وسط أفريقيا بمواجهة التحدي والكفاح

السيد اويندزا (جمهورية الكونغو) (تكلم بالفرنسية): إن انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الصغيرة واستخدامها المفرط، وهي أسلحة تكون عرضة للغاية للاتجار غير المشروع وتستخدم بشكل واسع جداً في الصراعات المسلحة، يمثل تحدياً حقيقياً للسلم والاستقرار والأمن على الصعيد الدولي. وتعطي الإحصاءات فكرة عن نطاق هذا التهديد. وفي عام ٢٠٠٨ أشارت التقديرات إلى تداول أكثر من ٨٧٠ مليون قطعة سلاح ناري في العالم ينجم عنه في المتوسط وفاة ٧٤٠ ٠٠٠ نسمة كل عام. وحتى خارج مناطق الصراع فإنها لا تزال تنشر الموت والحزن.

إن الأمم المتحدة، بل المجتمع الدولي بأسره، منهمك في مكافحة هذا الوباء المتفشي وخاصة في أفريقيا. فاعتماد برنامج العمل لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه دليل واضح على هذه الجهود. إذ أن ذلك الإطار المرجعي ما برح يجري تعزيزه بإجراءات أخرى ترمي إلى استئصال شأفة هذا الوباء. ومما يسهم أيضاً في ذلك الهدف اعتماد الصك الدولي في عام ٢٠٠٥ لتمكين الدول من الكشف عن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة وتعقبها في الوقت المناسب وبطريقة موثوق بها، فضلاً عن استعراض برنامج العمل كل سنتين والذي انعقد للمرة الرابعة في حزيران/يونيه. غير أنه ينبغي قيام تعاون أكثر ديناميكية يدفع قدماً بما يقوم به المجتمع الدولي من أعمال في هذا الكفاح.

إن أحدث استعراض تم خلال الاجتماع الرابع في الفترة من ١٤ إلى ١٨ حزيران/يونيه في نيويورك، وهو من بين سلسلة الاجتماعات التي تعقد كل سنتين وأسفر عن توافق في الآراء بشأن التدابير ذات الصلة التي يتعين اتخاذها، وبخاصة تعزيز التعاون فيما بين المؤسسات المسؤولة عن رقابة الحدود وتنسيق أعمالها وتحسين بناء القدرات على الصعيد الوطني في مجال التعاون والمساعدة الدوليين.

و ٨١٨ ٣٠٤ قطعة ذخيرة ومتفجرات. وهذه الجهود استفادت من الدعم المتعدد الأوجه الذي قدمه شركاؤنا على الصعيدين المتعدد الأطراف والثنائي، الذين أود أن أكرر الإعراب عن امتنان الحكومة الكونغولية لهم. وأود أن أدعوهم مرة أخرى إلى الانضمام إلينا في الاضطلاع بالأنشطة الأخرى ذات الصلة بهذه المسألة.

وتؤيد جمهورية الكونغو تأييدا تاما إبرام معاهدة إلزامية للاتجار بالأسلحة.

وقبل أن أختتم بياني اسمحوا لي أن أناشد الجميع تعزيز الأعمال الجماعية بهدف تخليص العالم من تهديد الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، التي تشكل مصدر صراعات وبؤر توتر كثيرة.

**السيد ولسن (أستراليا)** (تكلم بالإنكليزية): توخيا لاختصار الوقت أود بدوري أن ألقى نسخة مختصرة من بياني.

السنة المنصرمة شهدت تطورات هامة في الحد من الأسلحة التقليدية، وهذا أمر ترحب أستراليا به بقوة. فاتفاقية حظر الذخائر العنقودية، التي ستؤدي دورا هاما في تقليل التهديد الذي تشكله بقايا الذخائر العنقودية، دخلت حيز النفاذ في ١ آب/أغسطس. والاجتماعات الأولى للجنة التحضيرية للمؤتمر الدبلوماسي المعني بمعاهدة للاتجار بالأسلحة، التي عقدت في تموز/يوليه، حققت تقدما حقيقيا نحو ولادة تلك المعاهدة. كما أن اعتماد الاجتماع الرابع للدول الأطراف بتوافق الآراء تقريرا مضمونيا عن برنامج العمل الخاص بالاتجار المحظور بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة كان إنجازا كبيرا. وتبين هذه التطورات أننا يمكننا أن نحقق التقدم بشأن المسائل الأمنية الصعبة عندما تلتزم الدول بالهدف المشترك وعندما تعقد عزمها على تحقيقه.

معا ضد هذه البلية التي غدت الصراعات طيلة أكثر من ثلاثة عقود وما يرتبط بها من ظواهر الجريمة العابرة للحدود في منطقتنا.

عزم بلدي المعقود على محاربة الاتجار المحظور بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة أسفر أيضا عن التوقيع على اتفاق ثلاثي مع جمهورية الكونغو الديمقراطية وجمهورية أنغولا يسمح بتسيير دوريات نظامية على امتداد حدودنا بغية كبح الجريمة العابرة للحدود؛ والتوقيع في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠ على اتفاقية مكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية؛ والانضمام في أيار/مايو ٢٠٠٩ إلى العملية التي يقودها المركز الإقليمي المعني بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في منطقة البحيرات الكبرى والقرن الأفريقي والبلدان المجاورة؛ واستحداث منصب المفوض السامي لشؤون دمج المقاتلين السابقين ليتولى المسؤولية عن تنفيذ برامج نزع السلاح؛ وتأسيس نظم سيطرة رقمية ابتدائية مصممة لتعريف وتسجيل جميع الأسلحة التي تستخدمها الشرطة؛ وحوسبة الإدارة المسؤولة عن تدفقات الأسلحة؛ وجرّد معدات الأسلحة في هياكل قوة الشرطة لإدراجها في سجلات جديدة بالأسلحة؛ وصياغة التقارير وتقديمها لأجهزة الأمم المتحدة عن تنفيذ الصك الدولي وبرنامج العمل.

يبدو واضحا أن السيطرة الفعالة على الاتجار المحظور بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة تتسم بأهمية حاسمة. وفي هذا الصدد يعتبر الجهاز الذي يستخدمه بلدي في دمج الأسلحة إلكترونيا أداة قيمة في الحرب ضد هذا البلاء. وإن النتائج المشجعة التي حققتها الحكومة الكونغولية في الحرب ضد الاتجار المحظور بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة يمكن النظر إليها في سياق بلد عانى من أهوال الحرب الأهلية. ففيما بين عامي ٢٠٠٠ و ٢٠٠٩ تم جمع وتدمير ٨ ٢٤٤ قطعة سلاح ناري و ٦٩٦ قطعة سلاح أبيض،

الخامس لاتفاقية حظر أسلحة تقليدية معينة أحد تلك الصكوك. ومن دواعي سرور أستراليا أن تتأسس اجتماع الأطراف السامية المتعاقدة في تشرين الثاني/نوفمبر من هذا العام. وإننا نشجع جميع الدول الأطراف في الاتفاقية على القبول بالولاية الإلزامية للبروتوكول الخامس في أسرع وقت ممكن.

أستراليا واحد من كبار المساهمين في أعمال إزالة الألغام في جميع أرجاء العالم. وقد خصصت الحكومة الأسترالية ١٠٠ مليون دولار استرالي لأعمال إزالة الألغام في الفترة من ٢٠١٠ إلى ٢٠١٤. وهدف إستراتيجيتنا لأعمال إزالة الألغام يكمن في تقليل التهديد والأثر الاجتماعي - الاقتصادي للألغام الأرضية والذخائر العنقودية ومخلفات الحرب المتفجرة. وتلك الأعمال ستتمخض عن حياة أفضل للضحايا وتقلل من أعداد الوفيات والإصابات وتحسن قدرة البلدان على إدارة برامجها الخاصة لإزالة الألغام.

الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة واستخدامها يتركاز وطأة مدمرة مباشرة على المجتمعات المحلية ويقوضان الأمن ويسببان تفاقم الصراعات. وإن التوافر الواسع الانتشار لهذه الأسلحة وإساءة استخدامها لا يشكلان تهديدا أمنيا فحسب، وإنما أيضا عامل عرقلة حاسما للتنمية الاجتماعية - الاقتصادية. وأستراليا تظل ملتزمة بقوة بالتعاون الدولي لكفالة التنفيذ التام لبرنامج عمل الأمم المتحدة المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه. وإن الاجتماع الرابع للدول الأطراف المعني ببرنامج العمل، المعقد في حزيران/يونيه من هذا العام، ساعد على تعزيز إرادتنا الجماعية للوفاء بأهداف البرنامج العريضة. وقد تشرفنا بتقديم المساعدة لرئيس الاجتماع، السفير بابلو مسيدو، سفير المكسيك، باضطلاعنا بمهمة الميسر بشأن الموضوع الهام، موضوع التعاون والمساعدة الدوليين. وقد بُنيَ

أستراليا ترحب بدخول اتفاقية حظر الذخائر العنقودية حيز النفاذ، مما يشكل إنجازا إنسانيا كبيرا. وإن الأحكام الخاصة بمساعدة الضحايا من تلك الاتفاقية تحدد الآن المعيار للنظم الأخرى لتحديد الأسلحة التقليدية. وأحكامها المتعلقة بتطهير الألغام وتقديم المساعدة ستساعد المجتمعات المحلية على تطهير أراضيها من التلوث والآثار المحبطة لهذه الأسلحة. وإن الاجتماع الأول للدول الأطراف، المقرر عقده في جمهورية لاو الشعبية الديمقراطية في الشهر القادم، سيضع أسس تنفيذ الاتفاقية. وإننا نرحب بحرارة بالتزام حكومة لاو بالاتفاقية وبقيادتها المبكرة في هذا المضمار.

لقد تشرفت أستراليا بالعمل مع جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية كصديق للرئيس لشؤون تطهير الألغام والتعليم الخاص بتخفيض مستوى المخاطر. وإن أحكام الاتفاقية القوية بشأن تطهير الألغام، بالاقتران بالتعاون والمساعدة الدوليين، ستيسر تكثيف الجهود الرامية إلى إزالة مخلفات الذخائر العنقودية.

ولئن كانت أستراليا وآخرون غيرها مستعدين للقبول بأحكام الحظر التي تنص عليها اتفاقية الذخائر العنقودية، فإن بعض المنتجين والمستخدمين الرئيسيين يبدو أنهم سيظلون خارج نطاقها. ونقدر جهود الدول الأطراف ونواصل دعمها في التفاوض على ما سيصبح البروتوكول السادس لاتفاقية حظر أسلحة تقليدية معينة، من أجل التوصل إلى أحكام حظر ملموسة على استخدام الذخائر العنقودية.

الذخائر العنقودية والألغام الأرضية ومخلفات الحرب المتفجرة تعتبر تركات مأساوية خلفتها الصراعات. وأستراليا تواصل التزامها القوي بالصكوك الدولية التي تعزز الإجراءات الفعالة بشأن مخلفات الحرب المتفجرة. ويمثل البروتوكول

وشهدت أستراليا في منطقتها التكاليف الإنسانية الناجمة عن انتشار الأسلحة التقليدية. وأؤكد للجنة على التزامنا المستمر بالتصدي للتحديات التي يشكلها انتشار الأسلحة التقليدية، وسوء استخدامها، وضررها غير المقبول.

#### السيد كاباكتولان (الفلين) (تكلم بالإنكليزية):

لا تزال الفلبين تشعر بالقلق العميق إزاء التطورات الحاصلة في ميدان الأسلحة التقليدية. فالأنواع المختلفة من الأسلحة التي تقع ضمن هذه الفئة تُستخدم على نطاق واسع وتسبب القتل العشوائي. إنها تهدد مناطق بأكملها وتؤثر سلباً على التنمية الاقتصادية للدول.

وتعتبر الفلبين أن نقل وتصنيع وتداول الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة على نحو غير مشروع أمور تشكل تهديداً خطيراً للسلم والأمن الدوليين، لأن هذه الأسلحة يمكن إخفاؤها وتحويل مسارها ونقلها بسهولة. والأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة تشجع الصراعات وتطيل أمدتها. إنها تزود العناصر الإجرامية بوسائل ارتكاب الجرائم. والأسوأ من ذلك أن هناك حوالي مليار من الأسلحة الصغيرة يجري تداولها في جميع أنحاء العالم، مع وجود أكثر من نصفها في أيدي المدنيين، حسب تقديرات مكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح.

وتعتقد الفلبين أن أفضل وسيلة لحل المشاكل التي تسببها الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة هي من خلال تنفيذ برنامج عمل الأمم المتحدة لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، وهو الإطار الرئيسي لمواجهة الاتجار غير المشروع بهذه الأسلحة. ونناشد الدول المنتجة أن تلتزم التزاماً صارماً بالقيود القانونية التي تمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، وألا تزود سوى الحكومات المسؤولة وكياناتها المعتمدة.

ذلك الاجتماع على نجاح الاجتماعات السابقة ووضع إطار عمل للاجتماعات المستقبلية.

وترحب أستراليا أيضاً باستئناف المفاوضات التي أمرت بإجرائها الأمم المتحدة بشأن معاهدة للاتجار بالأسلحة، الذي يعتبر شاغلاً أساسياً لدى الدول في مختلف أنحاء العالم. وما فتئت أستراليا تضطلع بدور رائد في هذه العملية. وكان من دواعي شرف السفير كوينلن أن يعمل بصفة صديق للرئاسة في الاجتماع الأول للجنة التحضيرية، الذي عقد في نيويورك في الفترة من ١٢ إلى ٢٣ تموز/يوليه. هذه هي أيام العمل الأولى، ولكن تقييمنا يحدو بنا إلى استخلاص أن الاجتماع قد حقق تقدماً حقيقياً في تفحص هيكل ومحتوى معاهدة شاملة وفعالة محتملة تقرر إطار عمل مرحلياً للاتجار الشرعي بالأسلحة ولاستئصال الاتجار غير الشرعي بها.

وساهمت أستراليا أيضاً في البناء على أعمال اللجنة التحضيرية من خلال القيام في الشهر الماضي، مع حكومي النمسا ولكسمبرغ، برعاية ندوة بوسطن المعنية بمعاهدة تجارة الأسلحة. وكانت هذه مجرد خطوة واحدة نحو تحقيق هدفنا، ألا وهو إبرام معاهدة لتجارة الأسلحة في عام ٢٠١٢. والأوراق التي أعدها الخبراء التقنيون لكل من جلسات الندوة، فضلاً عن التقرير الموجز، متوفرة في الجزء الخلفي من الغرفة وعلى موقع الندوة الإلكتروني. ونوصي الوفود بتلك الموارد.

وفي كل أعمالنا بشأن تحديد الأسلحة التقليدية، يحظى المجتمع الدولي بالمشاركة من المجتمع المدني. فقد قدمت منظمات المجتمع المدني مساعدة كبيرة إلى الدول من خلال تسليط الضوء على الأسلحة المثيرة للقلق والدعوة إلى المفاوضات. وتقدر أستراليا المساهمات المتوازنة والمفصلة من المجتمع المدني في المناقشات، وتعزيز تنفيذ المعاهدة.

الأراضي التي يمكن الاستفادة منها اقتصادياً. وتؤيد الفلبين كلاً من اتفاقية الذخائر العنقودية واتفاقية حظر استعمال وتخزين وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام. ورحبنا ببدء نفاذ اتفاقية الذخائر العنقودية في آب/أغسطس، ونثني على صديقنا وجارتنا في رابطة أمم جنوب شرق آسيا، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، لاستضافة الاجتماع الأول للدول الأطراف في الاتفاقية خلال شهر تشرين الثاني/نوفمبر المقبل.

وعلى غرار العديد من الدول الأخرى، تعتقد الفلبين أن الوقت قد حان لتنظيم تجارة الأسلحة من خلال إبرام معاهدة لتجارة الأسلحة، وترى أن التجارة في الأسلحة التقليدية غير الخاضعة للتنظيم وتسريبها إلى السوق غير المشروعة هي تهديد للسلم والأمن الدوليين. وينبغي لمعاهدة تجارة الأسلحة أن تمثل تأكيداً مجدياً على المسؤوليات القائمة للدول الأعضاء عن التقيّد بالقانون الدولي، ويمكنها أن تبلور وضع آلية يجري تطبيقها على الدوام بشفافية وبصورة قانونية وبفعالية في تجارة الأسلحة. وينبغي أن تقوم مبادئها على ما هو موجود من مجموعة الصكوك المتعددة الأطراف والإقليمية التي تنفذها الدول الأعضاء بالفعل، والتي من شأنها أن تكون بمثابة الركيزة لمثل هذه المعاهدة.

وينبغي أن تكون المعاهدة قادرة على مواجهة عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي، والإرهاب الدولي والجريمة المنظمة عبر الوطنية الناجمة عن عمليات النقل غير المشروع للأسلحة، بينما تحترم في الوقت نفسه الحق الطبيعي للدول في الدفاع عن النفس المنصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة، فضلاً عن حقها في السلامة الإقليمية والاستقلال السياسي.

وينبغي أن يكون لمعاهدة تجارة الأسلحة تعريف واضح ومفصّل وموحد للأسلحة التقليدية. وتعتقد الفلبين أن نطاق المعاهدة ينبغي أن يشمل الفئات السبع التي يغطيها

وينبغي رصد نقل الأسلحة العسكرية بشكل وثيق. ومن الضروري أن تلتزم الدول بحظر الأمم المتحدة على الأسلحة بغية منع نقل الأسلحة إلى الجماعات المسلحة من غير الدول، وهي الجماعات العاملة في مجال الجريمة المنظمة والإرهاب والأنشطة غير القانونية الأخرى. وتشجع الفلبين الدول على الاستفادة من سجل الأسلحة التقليدية كوسيلة لرصد عمليات نقل الأسلحة بين الدول.

وتود الفلبين أن تسلط الضوء على الحاجة إلى مزيد من التعاون بين الدول في مجالات تبادل المعلومات، وتشاطر أفضل الممارسات، وإقامة نقاط اتصال وطنية. وعلى وجه الخصوص، ينبغي أن يكون هناك مزيد من التعاون بين وكالات إنفاذ القانون، والحدود، ومراقبة الجمارك. ويمكن القيام بذلك عن طريق عقد الاجتماعات الإقليمية ودون الإقليمية وحتى الإقليمية. ونؤيد الجهود الرامية إلى بناء القدرات، ونرحب بالمعلومات عن نوع المساعدة التي تكون الدول الأخرى مستعدة لتقديمها. ولذا، فمن الضروري أن تقدم الدول تقارير وطنية توجز فيها البرامج الوطنية التي يمكن دراستها واستخدامها من جانب الآخرين لدى تطبيقها على حالات معينة.

وفي مجال تصدير واستيراد الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، تضمن الفلبين الرقابة من خلال استخدام شهادات المستخدم النهائي أو خطابات إعلان النوايا. والفلبين لا تعيد تصدير أو نقل الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة المستوردة سابقاً.

وفي ما يتعلق بالذخائر العنقودية والألغام الأرضية، تدرك الفلبين الآثار الضارة الناجمة عن الذخائر العنقودية والألغام الأرضية لفترة طويلة بعد انتهاء الصراعات. فهذه الأسلحة العشوائية تسبب الأزمات الإنسانية عن طريق قتل وتشويه المدنيين الأبرياء، ومنع استخدام مساحات من

بين المناطق دون الإقليمية والالتزامات الدولية. وبغية تعزيز الصلة بين الأنشطة دون الإقليمية والدولية، من المهم أن تتماشى خطط العمل الوطنية مع الجهود الدولية في مكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

ونتطلع إلى مزيد من المشاركة بغية تعزيز برنامج عمل الأمم المتحدة. وفي هذا الصدد، نرحب باجتماع فريق الخبراء الحكوميين المقرر عقده في أيار/مايو ٢٠١١.

وما برحت كينيا تأخذ زمام مبادرات عديدة على الصعد الوطنية والإقليمية ودون الإقليمية والدولية لمعالجة مشكلة التداول غير المشروع للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، بما في ذلك وضع إطار قانوني وإطار سياسة بشأنها. وتواصل حكومتنا شراكتها مع المجتمع المدني في مكافحة انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

إن كينيا من خلال سياستها بشأن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وخططها الاستراتيجية لإدارة الأسلحة والرقابة عليها، وضعت الطرائق اللازمة للتصدي لمسألة العرض والطلب فيما يتعلق بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من خلال برامج سبل العيش التكميلية، وممارسة وسم الأسلحة النارية المملوكة للدولة، وجمع وتدمير الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير الشرعية، ووضع قوانين تنظيمية صارمة لعمليات نقل الأسلحة واستيرادها وتصديرها، والقيام بممارسات نزع السلاح والتثقيف الجماهيري وبرامج إذكاء الوعي.

ويسرنا أن نرى تقدماً ملموساً نحو إبرام أي معاهدة للاتجار بالأسلحة. في اجتماع اللجنة التحضيرية الذي انعقد في تموز/يوليه ٢٠١٠، تمكنا من إجراء مناقشة بشأن نطاق ومعايير وتنفيذ أي معاهدة يجري إبرامها في المستقبل. والمشاورات التي جرت في سائر المحافل، بما في ذلك الندوة التي عقدت في بوسطن قبل بضعة أيام من بدء دورة اللجنة

سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية، فضلاً عن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وينبغي أن يشمل أحكاماً بشأن عدم نقل الأسلحة إلى البلدان التي يفرض عليها مجلس الأمن حظر الأسلحة، وضمان ألا يقوّض نقل الأسلحة الاستقرار في المنطقة التي يتم إرسال الأسلحة إليها.

وتشيد الفلبين بالسفير روبرتو غارسيا موريتان، ممثل الأرجنتين، لجهوده في نجاح أول اجتماع للجنة التحضيرية لمعاهدة تجارة الأسلحة في تموز/يوليه. ونحن نتطلع إلى المشاركة والمساهمة بنشاط في الاجتماع المقبل، في شباط/فبراير ٢٠١١.

**السيد يتاني (كينيا)** (تكلم بالإنكليزية): ترحب كينيا بالفرصة المتاحة اليوم لمخاطبة اللجنة الأولى بشأن مسألة الأسلحة التقليدية. وكما ذكرنا قبل بضعة أيام أثناء مساهمتنا في المناقشة العامة، نحن بحاجة إلى إيلاء اهتمام للمشاكل الناجمة عن الأسلحة التقليدية يساوي اهتمامنا بالأسلحة النووية وما تشكّله من خطورة على البشرية.

وترحب كينيا بالتقدم الذي أحرز حتى الآن في تنفيذ برنامج عمل الأمم المتحدة بشأن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وفي ذلك السياق، يرحب وفدي بنتائج الاجتماع الرابع الذي عقدته الدول في حزيران/يونيه لفترة السنتين بشأن برنامج العمل. فلقد أبرز الاجتماع جانباً هاماً من برنامج العمل، وهو الحاجة إلى التعاون الدولي من أجل التصدي بفعالية لمشكلة الأسلحة غير المشروعة. ويرى وفدي أننا إذا أردنا إحراز تقدم في برنامج العمل، فنحن بحاجة إلى تعزيز التعاون والتنسيق بين الدول المتجاورة وبين المناطق دون الإقليمية. والأنشطة المضطلع بها لتنفيذه على المستوى دون الإقليمي، على سبيل المثال من جانب المركز الإقليمي المعني بالأسلحة الصغيرة في منطقة البحيرات الكبرى والقرن الأفريقي والدول المجاورة، تشكّل أساساً متيناً للصلة الهامة

العنف المسلح يؤثر تأثيراً سلبياً على التنمية الإنسانية والاجتماعية والاقتصادية، وهذا العنف كثيراً ما تيسر له ذلك سهولة الحصول على الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة. لقد قوض العنف المسلح جهود الحكومات لتوفير الخدمات الاجتماعية الأساسية لشعوبها ويسهم في دوامة الصراعات والتخلف.

لذلك السبب كانت كينيا من بين أوائل الدول الموقعة على إعلان جنيف بشأن العنف المسلح والتنمية. ولا نزال نشارك بهمة في المجموعة الأساسية في جنيف المكلفة بتنفيذ الإعلان. ونقر بالتقدم الكبير الذي أحرزه المجتمع الدولي في التصدي لمشكلة العنف المسلح، ونرحب باعتماد التزامات أوصلو في أيار/مايو ٢٠١١ بشأن العنف المسلح التي تهدف إلى تحقيق تخفيضات كبيرة في العنف المسلح.

أود أن أختتم كلمتي بمناشدة جميع الوفود بذل مزيد من الجهود في السعي إلى إيجاد أرضية مشتركة لضمان عالم أفضل وأكثر أماناً. فلنغتني هذه الفرصة لاعتماد خطوات عملية للتصدي للخطر الناجم عن الأسلحة التقليدية. وأؤكد لكم يا سيادة الرئيس دعم كينيا لهذه الجهود الرامية إلى بناء السلم والأمن الدوليين.

**السيد هينغ (النرويج)** (تكلم بالإنكليزية): إن النرويج ملتزمة بقوة بترع السلاح لأغراض إنسانية. ومشاركتنا في مجال إزالة الألغام والذخائر العنقودية والأسلحة الصغيرة وغير ذلك من المسائل ذات الصلة يحفزها ما يلحق بالمدينين من ضرر غير مقبول جراء استخدام هذه الأسلحة.

في ١ آب/أغسطس دخلت اتفاقية الذخائر العنقودية حيز النفاذ. وقد وقع على الاتفاقية ١٠٨ دول وصادقت عليها حتى الآن ٤٢ دولة، وهو عدد ما برح يتزايد. وسيعقد الاجتماع الأول للدول الأطراف في تشرين الثاني/نوفمبر من

الأولى دليل على تزايد الإدراك بضرورة الدفع قدماً بعملية إبرام معاهدة للاتجار بالأسلحة.

لذلك نتطلع قدماً بمزيد من الأمل إلى الجولة المقبلة للمفاوضات المقررة في شباط/فبراير ٢٠١١. ونأمل خلال الدورة الثالثة للجنة التحضيرية أن يكون بوسعنا مواصلة المفاوضات بشأن المسائل الموضوعية الواردة في الوثيقة الختامية للدورة الثانية للجنة ليتسنى لنا في تموز/يوليه ٢٠١١ من فصل الحنطة عن القش من أجل التوصل في النهاية إلى معاهدة شاملة وفعالة لتجارة الأسلحة.

إن كينيا لا تزال ملتزمة بالكفاح لوضع حد للوفيات والمعاناة الناجمة عن الألغام المضادة للأفراد. وقد تشرفنا باستضافة المؤتمر الاستعراضي الأول لاتفاقية أوتاوا وشاركنا بنشاط في جميع اجتماعات الدول الأطراف في المعاهدة، بما في ذلك المؤتمر الاستعراضي الثاني المعقد في كارتخينا، كولومبيا في أيار/مايو ٢٠٠٩. ونكرر تصميمنا على الانضمام إلى الآخرين في تعزيز الجهود من أجل التغلب على التحديات المتبقية لإقامة عالم خال من الألغام، ونهيب بالذين لم ينضموا إلى المعاهدة القيام بذلك على جناح السرعة.

يرحب وفدي بسريان مفعول اتفاقية الذخائر العنقودية في آب/أغسطس ٢٠١٠ التي كانت حدثاً تاريخياً في القانون الإنساني الدولي. ونحضر الذين لم يوقعوا على اتفاقية الذخائر العنقودية بعد على القيام بذلك، وهي اتفاقية، شأنها شأن اتفاقية حظر الألغام، تسعى إلى ضمان عالم أكثر إنسانية وأكثر أماناً. ونرحب بالاجتماع الأول للدول الأطراف المقرر عقده في شهر تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠ في فينيتيان، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، ونتطلع قدماً إلى المشاركة النشطة فيه.

وتقر كينيا بالصلة بين العنف المسلح والتنمية. ففي القرن الأفريقي، بل في العديد من أجزاء القارة، نجد أن



التشديد على الحقائق في الميدان وعلى ما يلزم القيام به للتصدي للتحديات المتبقية. فالتحديات قائمة. ففي كل عام يصاب بجراح أو يقتل آلاف النساء والفتيات والأولاد، وهي حالة غير مقبولة. ونود أن نشكر كولومبيا على تعاونها الممتاز للتأكد من أن المؤتمر الاستعراضي الثاني يضع الناجين والضحايا في الصدارة والمركز.

منذ إبرام هاتين الاتفاقيتين، ما فتئنا نشهد زيادة في الدعم الدولي لحماية المدنيين ومجتمعهم من عواقب الصراعات المسلحة والحروب. والعبرة الرئيسية أن ما ينجم عن استخدام هذه الأسلحة من عواقب إنسانية غير مقبول. وهذا أيضا ما ينصب عليه تركيز النرويج في المفاوضات الجارية في جنيف بشأن وضع بروتوكول الذخائر العنقودية للاتفاقية المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة. وبالنسبة لنا، من المهم ألا تؤدي هذه المفاوضات إلى التجزؤ أو تقليص القواعد الدولية الناشئة من اتفاقية الذخائر العنقودية.

إن آثار العنف المسلح تثير بالنسبة لنا شواغل مماثلة وتستحثنا على القيام بنفس الواجب الإنساني، ألا وهو العمل بوصفنا دولا مسؤولة. فالعنف المسلح يقتل ٢ ٠٠٠ شخص كل يوم، وفي معظم الحالات يحدث ذلك جراء استخدام الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. لكنه يجري أيضا استخدام الأسلحة التقليدية الأخرى والمتفجرات في انتهاك لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي. وبتخفيض حدة العنف المسلح ومنعه، سيتمكن المزيد من الناس من العيش حياتهم في جو من السلامة والأمن، الأمر الذي سيكون له مردود إيجابي على التنمية.

في وقت سابق من هذا العام، بادرت النرويج بالاشتراك مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى تنظيم مؤتمر بشأن العنف المسلح أسفر عن تأييد ٦٢ دولة لالتزامات أوصلو بشأن العنف المسلح. وقد التزمت تلك الدول بالعمل

هذا العام في جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، البلد الذي تضرر بشدة من هذه المسألة. ونثني على لاو لما أظهرته من التزام بقيامها بهذه المهمة. ونحن مقتنعون بأن النجاح سيكون حليف الاجتماع.

إن دخول اتفاقية الذخائر العنقودية حيز النفاذ بسرعة شديدة برهان على القيمة التي تعلقها الدول الموقعة على الاتفاقية بعد اعتمادها ودلالة على الحاجة إلى التنفيذ السريع لها. والاتفاقية ليست حظرا قاطعا لسلاح يلحق الأذى الشديد لفترة طويلة خلال الصراع وبعد الصراع، لكنها أيضا اتفاق شامل يقترن بالتزامات شديدة في ميادين تطهير الألغام، وتدمير المخزونات، ومساعدة الضحايا. أما الشراكات القائمة بين الدول المتضررة والدول الأخرى والتعاون مع المنظمات الدولية والمنظمات الإنسانية والمجتمع المدني، فستظل هامة في تنفيذ الاتفاقية كما كانت هامة خلال تطويرها.

إن اتفاقية الذخائر العنقودية أثبتت بأنها قاعدة دولية جديدة. وتجربة اتفاقية حظر الألغام وغيرها من الاتفاقيات أداة جديدة ملزمة قانونا وستصبح عرفا دوليا يتجاوز العضوية في الاتفاقيات. وهذا تجلّى في الدعم الواسع الذي حظي به القرار السنوي بشأن تنفيذ اتفاقية حظر الألغام. وفي ذلك الصدد، يود وفدي أن يتطرق إلى مشروع قرار هذا العام بشأن تنفيذ اتفاقية حظر الألغام الذي قدمته سويسرا والنرويج وألبانيا. إن النرويج تحض جميع الدول على تأييد مشروع القرار الهام هذا، وتدعو جميع الدول التي لم توقع على الاتفاقية بعد إلى الانضمام إليها والتركيز على الأهمية الإنسانية للتنفيذ الكامل لها.

إن النرويج بوصفها رئيس المؤتمر الاستعراضي الثاني المعني باتفاقية حظر الألغام الذي انعقد في كولومبيا العام الماضي، تركز على الأهداف الإنسانية للاتفاقية، مع استمرار

بأن تلك الشواغل تبرر أن نولي الموضوع اهتمامنا الجاد. وسعياً من النرويج إلى تفادي العواقب الوخيمة المترتبة على استخدام اليورانيوم المنضب فإنها لا تستخدمه، وإننا نشجع الآخرين على التحلي بقدر مساوٍ من ضبط النفس. إن استخدام اليورانيوم المنضب يبعث على قلق خاص في السياق الأوسع لخوض القتال في المناطق المكتظة بالسكان. وتؤكد النرويج إجراء البحوث للحصول على معرفة أعمق في هذا الميدان.

#### السيدة سنجيلا (زامبيا) (تكلمت بالإنكليزية):

تولي زامبيا أهمية عظمى لتنفيذ اتفاقية حظر استعمال وتكديس وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام، لأننا تضررنا ضرراً كبيراً ببليّة الألغام الأرضية، سواء من حيث الخسائر بالأرواح البشرية أو بتأخر التنمية الاقتصادية في المناطق التي زرعت فيها الألغام. وبسبب الدور الذي اضطلعنا به كمقر لعدد من حركات التحرر أثناء حروب التحرير في الجنوب الأفريقي في سبعينات وثمانينات القرن الماضي، ابتليت زامبيا بعدد كبير من الألغام الأرضية المنتشرة في أنحاء مختلفة من البلد. غير أن دراسة استقصائية على نطاق الوطن خلصت إلى أن زامبيا كانت قد أفلحت بحلول أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩ في تطهير جميع مناطق البلد تقريباً من تلك الألغام وفي إعلان تلك المناطق كلها آمنة للأنشطة البشرية الاعتيادية.

وتبعاً لذلك أعلنت زامبيا أثناء المؤتمر الاستعراضي الثاني للاتفاقية، المعقود في كارتاخينا، بأنها حققت الامتثال التام للمادة الخامسة من معاهدة إزالة الألغام. ونتيجة لذلك تكون زامبيا قد وفّت قبل الموعد المحدد بالواجبات المترتبة عليها بموجب الاتفاقية، التي صادقت عليها في عام ٢٠٠١. وفي ذلك الصدد تعرب زامبيا عن ارتياحها للمساعدة التي قدمها الشركاء المتعاونون بتيسير تحقيقها ذلك الانجاز.

على تضمين مسألة منع العنف المسلح في الاستراتيجيات والخطط الإنمائية لتحسين الرصد والإبلاغ عن المشكلة والاعتراف بحق ضحايا العنف المسلح وتعزيز التعاون الدولي والمساعدة في تقليص العنف المسلح.

العنف المسلح معقد ويتطلب استجابات معقدة متعددة الأوجه تعالج جانبي الطلب والعرض للمشكلة كليهما. وعلى جانب العرض، نرى جهوداً متعددة الأطراف تبذل للسيطرة ووضع الضوابط على أسلحة معينة باعتبار ذلك أداة أساسية لمنع العنف المسلح وتخفيض مستواه. ولذلك تدعم النرويج بقوة إبرام معاهدة فعالة للاتجار بالأسلحة، وما فتئنا نشارك بهمة في العملية التحضيرية. ونؤمن بأن هدف معاهدة للاتجار بالأسلحة ينبغي أن يكون تقليل ومنع انتهاكات حقوق الإنسان الدولية والقانون الإنساني الدولي المرتكبة باستعمال الأسلحة التقليدية.

ومن رأي النرويج أيضاً أن معاهدة الاتجار بالأسلحة ينبغي أن تعالج حقوق ضحايا العنف المسلح، بما في ذلك حقوقهم في الحصول على الرعاية والتأهيل الكافيين، فضلاً عن كفالة اندماجهم الاجتماعي والاقتصادي. ونؤمن كذلك بأن معاهدة الاتجار بالأسلحة ينبغي أن تتسم بنطاق تطبيق واسع وأن يشمل تطبيقها كل الأسلحة التقليدية والذخيرة وتكنولوجيا الأسلحة والخدمات ذات الصلة بها. وينبغي للمعاهدة أيضاً أن تحدد مسؤولية الدول عن الإبلاغ العلني عن كل عمليات نقل الأسلحة المأذون بها، في سبيل كفالة الشفافية والخضوع للمحاسبة.

أخيراً، اسمحوا لي بأن أتطرق إلى مسألة استخدام اليورانيوم المنضب في الذخائر والدروع. لقد سجلنا شواغلنا النابعة من رؤية العواقب المقلقة على الصحة والبيئة في الأماكن التي استخدمت فيها ذخائر ودروع اليورانيوم المنضب. ولئن كان المزيد من البحوث مطلوباً، فإننا نشعر

وتود زامبيا أن تعرب عن قلقها من الارتفاع المفاجئ في الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. إن استمرار انتشار هذه الأسلحة في أفريقيا واحد من المشاكل الملحة التي تقض مضجع القارة، فهي تقوض الحوكمة السليمة والجهود الديمقراطية والمفاوضات، بالإضافة إلى تعريض احترام حقوق الإنسان الأساسية للخطر وإعاقة التنمية الاقتصادية. وبصفة زامبيا بلدا غير ساحلي يعاني من قلة الموارد ومن طول الحدود الدولية، فإنها تجد من الصعوبة بمكان أن تنشر الشرطة على امتداد الحدود لمنع تدفق الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. ومما يزيد من صعوبة الحالة الاتجار العالمي غير الخاضع للضوابط بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، بالإضافة إلى كون الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة مرتبطا في أغلب الأحيان بالجريمة المنظمة والإرهاب والاتجار بالمخدرات. وتتطلب مساعي السيطرة على هذه البلايا - خاصة بالنسبة إلى البلدان النامية، وإلى زامبيا على وجه التحديد - تحويل الموارد الشحيحة، التي تمس إليها الحاجة، عن مجالات أخرى ذات أولوية، مثل التعليم والصحة، تتسم بأهمية حاسمة في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

زامبيا تظل ملتزمة بتنفيذ برنامج العمل لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، وستواصل بذل جهود حثيثة للاضطلاع بشتى المبادرات المطروحة على المستويات الوطني ودون الإقليمي والإقليمي والدولي بهدف معالجة هذه المشكلة. وفي ذلك الصدد تقدر زامبيا وترحب بالمساعدة التي تقدمها المنظمة الإقليمية، مثل المركز الإقليمي المعني بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، الذي تتوجت جهوده باقتنائنا للتكنولوجيا والخبرة الضرورية لدمغ الأسلحة النارية المملوكة للدولة. وبذلك الروح استضافت زامبيا الاجتماع الرابع للجنة التنسيق الإقليمية المعنية بالأسلحة الصغيرة

ورغم ذلك ما زالت تسع مناطق - لا سيما المناطق الواقعة على امتداد الحدود مع أنغولا وجمهورية الكونغو الديمقراطية - ملوثة بمخلفات الحرب من المتفجرات الأخرى. وقد خلص تقييم مستقل أجراه فريق استقصائي بتكليف من جمعية معونة الشعب النرويجي إلى أن مخلفات الحرب من المتفجرات تلك ستظل موجودة في تلك المناطق طيلة سنوات كثيرة مقبلة بسبب الكثافة السكانية المنخفضة جدا في تلك المناطق. وأثناء الفترة من تموز/يوليه إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ تم تطهير خمسة مواقع، تغطي مساحة أربعة كيلومترات مربعة، كانت ملوثة بمخلفات الحرب من المتفجرات.

ورغم أن زامبيا تعتبر بلدا خاليا من الألغام الأرضية، فإن التلوث بمخلفات الحرب من المتفجرات يظل مصدر قلق كبير ويقتضي مواصلة أنشطة تقليل المخاطر في جميع المناطق المتضررة. وفي ذلك الصدد أكمل مركز إجراءات الألغام في زامبيا في عام ٢٠٠٩ وضع كتيب إرشادي تعليمي بشأن مخاطر الألغام الأرضية غير المتفجرة، مصمم خصيصا للمعلمين والطلاب. ويجري وضع الخطط مهمة لترجمة الكتيب الإرشادي إلى اللغات المحلية ولتعميمه على المدارس في مناطق الخطر حالما تقره إدارة التطوير المنهجي بوزارة التعليم.

مطلوب من زامبيا، بموجب المادة ٤ من اتفاقية الذخائر العنقودية، أن تكمل تطهير كل المناطق الخاضعة لولايتها أو لسيطرتها والملوثة بمخلفات الذخائر العنقودية بحلول ١ آب/أغسطس ٢٠٢٠. وسعيا من زامبيا إلى الامتثال لتلك المادة فإنها بدأت بالفعل في إجراء مسح ميداني لتعريف المناطق المتضررة وشرعت منذ ذلك الوقت في عملية تطهيرها.

وفي ذلك الصدد تؤيد زامبيا بقوة الجهود الرامية إلى التفاوض على معاهدة شاملة وإلزامية للاتجار بالأسلحة. إن زامبيا تسلّم بأهمية معاهدة للاتجار بالأسلحة لتحقيق الأمن الوطني والسلام الدولي ومن ثم تؤيد عقد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بمعاهدة للاتجار بالأسلحة في عام ٢٠١٢.

**السيد فينانين (فنلندا)** (تكلم بالإنكليزية): بما أن هذه هي المرة الأولى التي تأخذ فنلندا الكلمة، نود أن نهنئكم، سيدي، على توليكم الرئاسة. ويمكنكم الاعتماد على دعمنا وتعاوننا الكاملين.

إن فنلندا تؤيد البيان الذي أدلى به ممثل بلجيكا نيابة عن الاتحاد الأوروبي. وأود أن أضيف بعض الملاحظات الموجزة بصفتي الوطنية، وهي تتعلق تحديداً بمعاهدة تجارة الأسلحة، والأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، واتفاقية أوتواوا.

ما فتئت فنلندا مؤيدة نشطة لمعاهدة تجارة الأسلحة، وهي كانت من مبادريها الأصليين. إن المعاهدة توفر الإطار التنظيمي الدولي لتجارة الأسلحة التقليدية وقوانينها، ومن شأنها أن تساعد على منع تسريب تلك الأسلحة إلى الأسواق غير المشروعة. وعدم وجود معاهدة حالياً لا يزال يسبب عدم الاستقرار، ويؤجج الصراعات، ويقوّض حقوق الإنسان، ويعوق التنمية المستدامة، ويمكّن الجريمة المنظمة. ومن خلال معالجة المتطلبات التنظيمية لتجارة الأسلحة التقليدية ووضع تعريف واضح لحقوق الدول ومسؤولياتها، يمكننا إرساء المعايير الدولية والمساعدة على حل تلك المسائل.

إننا نشيد بقرار الجمعية العامة القاضي بعقد مؤتمر الأمم المتحدة بشأن معاهدة تجارة الأسلحة في عام ٢٠١٢، واجتماعات لجانها التحضيرية في عامي ٢٠١٠ و ٢٠١١. وتشعر فنلندا بالرضا تجاه أعمال الاجتماع الأول للجنة

والأسلحة الخفيفة على هامش حلقة العمل التي نظمتها الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي في عام ٢٠٠٩ بشأن الإجراءات التطبيقية النموذجية في تنفيذ البروتوكول المتعلق بمراقبة الأسلحة النارية والذخيرة وغيرها من المواد ذات الصلة في منطقة الجماعة.

ولما كان الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة مستمرا بلا هوادة، ومقرنا بالسعي إلى اقتنائها بكميات مفرطة، فإن التحديات الأمنية التي تترتب على المسألة، وبخاصة بالنسبة للبلدان النامية، تتطلب نهجا متعدد الأطراف ينبغي أن يشمل حملة أمور منها اشتراط أن تقدم الدول الأعضاء تقاريرها ذات الصلة عن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة إلى سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية. وفي ذلك الصدد تهيب زامبيا بالمنظمات المدنية المعنية والتجمعات الإقليمية والمجتمع الدولي بأسره أن تراقب عن كثب وأن تسجل كل المعاملات غير الشرعية وأن تبلغ الأمم المتحدة بأسماء الضالعين في تلك الممارسة.

سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية يظل آلية هامة لبناء الثقة على صعيد المعمورة إذ أنه ينهض بالشفافية في عمليات نقل الأسلحة التقليدية على الصعيد العالمي. ولكون سجل الأسلحة التقليدية السجل العالمي الوحيد - ولأنه يشمل ما يقرب من ٩٠ في المائة من المعلومات عن جميع عمليات نقل الأسلحة السنوية، التي يشارك فيها جميع الأعضاء الدائمين بمجلس الأمن، ولأنه يشمل كذلك جميع البلدان التي تدرج في فئة كبار بائعي الأسلحة - فإن دوره في النهوض بالاستقرار والسلام والأمن على الصعيدين الإقليمي والدولي، لا يمكن المغالاة في التأكيد على أهميته. لكن الافتقار إلى معاهدة للاتجار بالأسلحة تكون إلزامية قانونيا وتنظم فعلا الاتجار الدولي بالأسلحة التقليدية يعني أن تحقيق المشاركة العالمية في سجل الأمم المتحدة يظل بعيد المنال.

ومما يعزز ذلك أن التقارير الوطنية ستكون جزءاً مهماً من معاهدة تجارة الأسلحة في المستقبل.

وإزالة الألغام، والتخلص من المتفجرات المتبقية من مخلفات الحرب، وتدمير المخزونات، ومساعدة الضحايا أمور لا تزال تشكل تحديات موضوعية على الصعيد العالمي. وتحقيقاً لهذه الغاية، تدعم فنلندا إزالة الألغام لأسباب إنسانية، مما يقلل من خطر ما بعد انتهاء الصراع وتأثير الألغام الأرضية والذخائر غير المنفجرة. وفي عام ٢٠١٠، دعمت فنلندا أعمال إزالة الألغام في سبعة بلدان، هي إثيوبيا وأفغانستان وأنغولا وتشاد والصومال والعراق وكمبوديا. كما سنواصل دعمنا لعمل إزالة الألغام لأسباب إنسانية في المستقبل.

وسوف تنضم فنلندا إلى اتفاقية أوتوا في عام ٢٠١٢، وتدمّر مخزونها من الألغام الأرضية بحلول نهاية عام ٢٠١٦. أما التدابير التشريعية الوطنية اللازمة لانضمامنا إلى الاتفاقية فهي قيد الإعداد حالياً.

**السيدة فاليريو ديلا دياز (السلفادور)** (تكلمت بالإسبانية):  
بما أن هذه هي المرة الأولى التي يأخذ فيها وفدي الكلمة في هذه الدورة، نود أن ننضم إلى الوفود الأخرى في تهنئتك، سيدي، على انتخابكم رئيساً للجنة الأولى خلال الدورة الحالية للجمعية العامة. ونحن على ثقة بأنه في ظل قيادتكم الحكيمة، سوف تساعد اللجنة على تعزيز جهود نزع السلاح في ميدان الأسلحة التقليدية وأسلحة الدمار الشامل على السواء. كما نعرب عن تهنئتنا لأعضاء المكتب الآخرين.

بالنسبة إلى السلفادور، إن الأسلحة التقليدية والاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، على وجه الخصوص، هما من بين أهم المسائل، لأن هذه الأسلحة هي الأكثر استخداماً من جانب المنظمات الإجرامية، واتحاد تجار

التحضيرية، الذي نجح في وضع المخطط الأول وتحديد العناصر المركزية لإبرام معاهدة في المستقبل. الرئيس، السفير غارسيا موريتان، والميسرون الثلاثة اضطلعوا جميعهم بعمل ممتاز في تحقيق ذلك. والآن، نحن بحاجة إلى المشاركة القوية من الجميع.

ويجب استخدام الاجتماعين المتبقين للجنة التحضيرية، في شباط/فبراير وتموز/يوليه، بأكبر قدر من الفعالية. وبغية تحقيق ذلك الهدف، تتطلب عملية التفاوض مستوى عالياً من التحضير على الصعيد الوطني. ومن المهم أيضاً الحفاظ على الحوار المستدام والبناء في مختلف المراحل المؤدية إلى عام ٢٠١٢. ونحن نرحب بكل الجهود الرامية إلى تحقيق تلك الغاية.

وتعتقد فنلندا أنه من الممكن التوصل إلى اتفاق بشأن معاهدة تجارة الأسلحة بحلول عام ٢٠١٢. وفي رأينا، نحن بحاجة إلى صك دولي طموح لتنظيم تجارة الأسلحة العالمية. ويتعين على تلك المعاهدة أن تلي مصالح واهتمامات جميع البلدان. ومن شأن المعاهدة العالمية والقوية لتجارة الأسلحة أن تكون عنصراً هاماً للاستقرار والتنمية المستدامة.

إن منع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وتراكمها المفرط عاملان مهمان آخران في تحقيق الأهداف التي أشرت إليها. فكلاهما يؤثران تأثيراً إنسانياً سلبياً، ويسهمان في الصراعات وتبعيدها.

وتؤيد فنلندا تماماً برنامج العمل لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه. وبما أن برنامج العمل صك غير ملزم قانوناً، فإن التصميم على تنفيذه ضروري لنجاحه. ونحن نأسف لمستوى تراجع التقارير الوطنية في إطار برنامج العمل، ونؤكد على الحاجة إلى إجراء تحسينات في تنفيذه،

وسوف تواصل السفادور دعم جميع المبادرات ذات الصلة بمكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، كما فعلنا العام الماضي باعتبارنا من مقدمي القرار ٥٠/٦٤، الذي اتخذته الجمعية العامة بالإجماع.

وفي ذلك الصدد، ينتظر وفد السفادور باهتمام كبير نتائج تبادل وجهات النظر في اجتماع الخبراء الحكوميين الذي سيعقد في أيار/مايو ٢٠١١، ولا سيما من حيث أي مقترحات جديدة ومبتكرة لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه.

وفي ذلك السياق العام، تدعم السفادور عملية التفاوض لوضع صك ملزم قانوناً على أعلى المعايير الدولية الممكنة لتنظيم استيراد وتصدير ونقل الأسلحة التقليدية، بما في ذلك الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

ونعتقد أن من الأهمية القصوى أن تتحلى الوفود في تلك المفاوضات بأقصى درجة من المرونة فيما يتعلق بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في أي معاهدة لتجارة الأسلحة يتم التوصل إليها في النهاية. وهذا طلب عادل يجسد ببساطة رغبة الأغلبية من البلدان المثلة في هذه المنظمة في تضمين الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في المعاهدة. وهذا ينبع من الحاجة الماسة إلى الرقابة على تجارة الأسلحة التقليدية؛ وعدم القيام بذلك لا يفيد إلا الأفراد والمجموعات الذين يروجون لعدم الاستقرار السياسي وجني المكاسب الاقتصادية من التشجيع على العنف المسلح والجريمة والإرهاب.

وفي ذلك الصدد، علينا أن نأخذ في الحسبان آراء فريق الخبراء الحكوميين بشأن دراسة جدوى لمشروع صك شامل ولنطاقه ومعايره، صك ملزم قانوناً حيال المسألة

المخدرات، والعصابات، وهي المسؤولة عن تفاقم العنف المسلح. وهي أيضاً الأكثر استخداماً في الصراعات المسلحة المحلية والدولية على السواء.

وليس خافياً على أحد أن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة هي اليوم السبب الرئيسي للوفاة في جميع أنحاء العالم. فوفقاً لمشروع مسح الأسلحة الصغيرة، هناك ٨٧٥ مليوناً من الأسلحة النارية في العالم. والواضح أن نسبة كبيرة منها يتم الحصول عليها بشكل غير قانوني لارتكاب سلسلة واسعة من الجرائم، مما يؤدي إلى ارتفاع معدلات القتل والابتزاز والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي.

وفي أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وأفريقيا وآسيا على حد سواء، تتبع مظاهر العنف المسلح من الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة المرتبطة بالاتجار بالمخدرات والاتجار بالأشخاص، من جملة جرائم أخرى، وتشكل تحدياً خطيراً للحكومات المركزية والمحلية على السواء، لأن مثل هذا العنف يقوّض على نحو خطير القانون والنظام، والتقدم الاقتصادي، وسيادة القانون والمؤسسات الديمقراطية.

ومن الجدير بالذكر أيضاً ارتفاع التكاليف المالية للاستثمارات في مجال السلامة العامة والشرطة والجهود المبذولة لاستعادة صحة ضحايا العنف المسلح - الموارد التي من الممكن جداً أن يتم استثمارها في مشاريع اجتماعية، بما في ذلك تلك المتعلقة بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

لذلك نعتقد أنه من الأهمية القصوى. يمكن تعزيز التعاون الدولي والمساعدة التقنية لبناء القدرات الوطنية ودون الإقليمية والإقليمية، في جهودنا المشتركة لتحقيق تقدم صوب مكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في سياق برنامج العمل.

إليكم، سيدي، وإلى أعضاء المكتب على انتخابكم. ونثق يا سيادة الرئيس بأن مداولات اللجنة بفضل توجيهكم وقيادتكم ستكفل بالنجاح.

إن إحلال السلم والأمن الدوليين مسألة على جانب عظيم من الأهمية بالنسبة لبوتسوانا. أود أن أكرر أن قدرة الدول على صون السلامة والاستقرار شرط مسبق جوهري لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة. وتقر بوتسوانا بحاجة المجتمع الدولي إلى مضاعفة جهوده لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة ومكافحته والقضاء عليه.

في حزيران/يونيه من هذا العام، رحبت بوتسوانا باحتتام الاجتماع الرابع للدول الذي يعقد كل سنتين للنظر في تنفيذ برنامج العمل لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة ومكافحته والقضاء عليه من جميع جوانبه، وأسفر ذلك الاجتماع عن اعتماد وثيقة ختامية بتوافق الآراء (انظر A/CONF.192/BMS/2010/3). نحن ملتزمون بالتنفيذ الكامل لبرنامج العمل واتخاذ التدابير التي تنص عليها الصكوك الإقليمية والدولية، بمن فيها إعلان باماكو المتعلق بالموقف الأفريقي المشترك بشأن انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وتداولها والاتجار بها بصورة غير مشروعة، والبروتوكول المتعلق بمراقبة الأسلحة النارية والذخيرة وغيرها من المواد ذات الصلة في منطقة الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي.

وكما هو متجسد في الوثيقة الختامية للاجتماع الرابع الذي يعقد كل سنتين، يُقر وفدي بأن التدابير التعاون والمساعدة لا تزال حيوية وأساسية في تقرير نجاح أو فشل الجهود الوطنية في تنفيذ جميع جوانب برنامج العمل. وفي ذلك الصدد، سيكون من المجدي لنا أن ننظر في الكيفية

كما ورد ذكره في الفقرة ٢٨ من الاستنتاجات والتوصيات المتضمنة في تقرير الفريق في شهر آب/أغسطس ٢٠٠٨ (A/63/334) الذي يذكر فيه أن الأسلحة التي يجري حاليا الاتجار بها في السوق غير الشرعية يمكن أن تستخدم في أعمال الإرهاب والجريمة المنظمة وغير ذلك من الأنشطة الإجرامية. بالإضافة إلى ذلك، أقر الفريق بالحاجة إلى منع تحويل الأسلحة التقليدية من الأسواق الشرعية إلى الأسواق غير الشرعية.

إزاء تلك الخلفية، نعتقد أننا جميعا متفقون في الأمر. لذلك لا نأمل فحسب ألا يستخدم مبدأ توافق الآراء لعرقلة عمليات المفاوضات، بل أن يسخر أيضا لصياغة صك ملزم قانونا يشمل الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. إن المنحى المتمثل في تسخير توافق الآراء كوسيلة لعرقلة التقدم في عملية التفاوض يتعارض مع التعددية التي نطمح إليها جميعا ونؤيدها. ويسهم أيضا في تقليل دور الأمم المتحدة إلى الحد الأدنى كمتحدى للمفاوضات، وبذلك يفضي إلى اتجاه لإنشاء منتديات موازية.

ولا يمكن إخضاعنا إلى مواقف فردية أو مواقف لأقلية تعارض رغبات الأغلبية. لذلك فإن البلدان المترددة لأسباب عدة في وضع صك ملزم قانونا بشأن الموضوع، لديها حق سيادي مشروع بالامتناع عن أن تصبح طرفا في هذا الصك أو غيره، حتى لو كان من المستصوب لها أن تكون طرفا فيه لكي يحظى بطابع العالمية. ومن هنا نؤيد ونناشد بجرارة جميع الوفود المساهمة معنا بروح بناءة وبنية حسنة في تحقيق تقدم موضوعي في مفاوضات تتعلق بالمؤتمر المعني بمعاهدة الأسلحة التقليدية المقرر عقده في ٢٠١٢.

**السيد نتواغي (بوتسوانا) (تكلم بالإنكليزية):**

بما أن هذه هي المرة الأولى التي يتناول فيها وفدي الكلمة في هذه الدورة، أود أن أشارك الآخرين الإعراب عن تهنينا



وأخيرا أود أن أسجل في المحضر أن بوتسوانا قد تقدمت بطلب للمساعدة من خلال نظام دعم تنفيذ برنامج العمل من أجل استخدام الكمبيوتر في السجل الرئيسي لأسلحتنا. ونقدر أيما تقدير دعمنا في ذلك المشروع.

**السيد تيخييرا (بنما)** (تكلم بالإسبانية): بما أن هذه هي المرة الأولى التي أتناول فيها الكلمة في هذه الدورة للجنة الأولى، أود أن أهنئكم يا سيادة الرئيس على العمل الهام الذي تقومون به بوصفكم رئيسا للجنة. كذلك أقدم تهانينا إلى أعضاء المكتب الآخرين.

إن الاجتماع الرابع في حزيران/يونيه الماضي في سلسلة الاجتماعات التي تعقدها الدول كل سنتين للنظر في تنفيذ برنامج العمل لمنع الاتجار بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة ومكافحته والقضاء عليه من جميع جوانبه، وآليات المتابعة الخاصة به خطوة إلى الأمام في جهودنا للتصدي بفعالية للمسألة المتعددة الأبعاد التي يشكلها الاتجار غير المشروع في الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والذخائر والمكونات. وفي ذلك الصدد، نعتقد أن الوثيقة الختامية التي تم التوصل إليها بتوافق الآراء (انظر [A/CONF.192/BMS/2010/3](#)) ستمكن الدول الأعضاء من تعزيز آليات المتابعة الخاصة بالبرنامج. ونعرب عن تقديرنا للعمل الذي يقوم به السفير بابلو ماسيدو، ممثل المكسيك، في التوصل إلى الوثيقة الختامية للاجتماع الرابع في سلسلة الاجتماعات التي تعقدها الدول كل سنتين.

تكرر بنما التزامها بمكافحة الاتجار بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والذخائر والمكونات. كذلك نلتزم بمواصلة التعاون مع المجتمع الدولي على الصعيدين الثنائي والمتعدد الأطراف من خلال تبادل المعلومات والاستخبارات لمنع وقوع هذه الجريمة الدولية وكبحها وتعزيز مؤسسات الأمن العام.

التي يمكن بها استخدام الموارد المحدودة المقدمة من سائر المانحين استخداما فعالا لتحقيق نتائج ملموسة.

إن بوتسوانا تؤيد الرأي القائل بأن إحدى الطرق التي تكفل الكفاءة في استخدام الموارد المتاحة تتمثل في التشديد على النهج الإقليمية. ومن المهم للدول في مختلف المناطق تنسيق جهودها في تناول المسائل الحيوية من قبيل الرقابة على الحدود وإدارة المخزونات، والوسم، والتعقب، والتدريب المتخصص، وتقاسم المعلومات وسن التشريعات.

تؤيد بوتسوانا التدابير الرامية إلى تعزيز المساعدة والتعاون الدوليين، وبخاصة تشجيع المانحين على تقديم المساعدة الفنية والمالية لتيسير نقل التكنولوجيا والمساعدة في تنفيذ الاتفاقات الإقليمية لمكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وتؤيد بوتسوانا أيضا تطوير وتحسين آليات المتابعة ليتسنى ضمان التنسيق الفعال وزيادة الشعور بالحاجة التصدي لمشكلة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

وفي ذلك الصدد، تؤيد بوتسوانا تأييدا كاملا تنفيذ برنامج العمل ونظام الدعم الذي يسعى إلى مواءمة احتياجات الدول مع الموارد بغرض تعزيز أهداف برنامج العمل، وهي مبادرة تفتح قناة مفيدة لتيسير وتسريع التعاون والمساعدة الدوليين.

لذلك تشارك بوتسوانا هذا العام في تقديم مشروع القرار المعنون "توطيد السلام من خلال تدابير عملية لترع السلاح" ([A/C.1/65/L.36](#)) الذي يعبر عن آرائنا بشأن تعزيز التعاون والمساعدة العمليين. وترحب بوتسوانا بتعزير مبادرة نظام دعم تنفيذ برنامج العمل، بما في ذلك عقد اجتماعات يمكن فيها للمانحين المحتملين الاجتماع مباشرة مع البلدان المستفيدة المحتملة.

العنف المسلح. وقد حقق البرنامج النجاح في المناطق ذات المستويات العليا من الجريمة، فسحب من التداول ٤٥٨ قطعة سلاح ناري و ٢٣٧ ٥٠ قطعة ذخيرة من جميع الأنواع، بما فيها قنبلة صاروخية عيار ١٨، وهي سلاح فتاك قادر على إسقاط طائرة. وقد استثمر البرنامج حتى اليوم ٨٣ ٩٦٠ دولارا على شكل قسائم صرف يمكن بها دفع ثمن الأغذية والأدوية، بما يعود بالفائدة على مئات الأسر البنية. وتخطط فرقة العمل المعنية بترع السلاح المتكامل في المحافظات لتدمير تلك الأسلحة علنا في محافظة بنما يوم ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر.

حكومة بنما ملتزمة بالعمل من أجل معاهدة للاتجار بالأسلحة، على أن يكون مفهوما أن ذلك الصك سيعزز الحرب ضد الاتجار بالأسلحة ويساعد على تجنب الآثار المزعزعة للاستقرار للاتجار بالأسلحة على السلم والأمن الدوليين. وإن سياستنا الخارجية تركز على نزع السلاح ومنع انتشار الأسلحة. ولذلك دأبنا دائما على تأييد المبادرات المطروحة في ذلك الصدد في المحافل الدولية والإقليمية ودون الإقليمية. وننضم إلى الدول التي أعربت عن تأييدها وضع صك شامل ملزم قانونا يستحدث معايير دولية مشتركة تحكم تصدير واستيراد ونقل الأسلحة التقليدية.

إننا نؤمن بأن إبرام معاهدة للاتجار بالأسلحة سيكون تنويعا لجهودنا لوضع حد للاتجار غير المشروع بالأسلحة وعمليات نقل الأسلحة المتسمة باللامسؤولية التي تتسبب في إلحاق الضرر الاجتماعي والإنساني والاقتصادي الجسيم بأناس عديدين في بلداننا. يجب علينا أن ننهي تلك الأنشطة. وحتى في هذه اللحظة التي نتناقش فيها يلقي آلاف الضحايا حتفهم في كل أرجاء العالم بالأسلحة النارية، سواء الشرعية أو غير الشرعية أو المهربة. إن مناقشتنا اليوم يجب أن تتيح منصة تنطلق منها مبادرات جديدة لمحاربة الآثار الشريرة لاستخدام الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

لقد أسس بلدي مؤخرا وزارة الأمن العام. وإحدى مسؤوليات هذه الوزارة تتمثل في منع التهديدات الملحة الجديدة ومحاربتها. وفي ذلك الصدد استحدثنا عدة محطات مراقبة بحرية لمحاربة الاتجار بالمخدرات والاتجار غير المشروع بالأسلحة والجريمة المنظمة وغير ذلك من الجرائم العابرة للحدود الوطنية.

وفي هذا السياق أود أن أبلغ الجمعية بأن السلطات في بنما استولت، في الفترة ما بين كانون الثاني/يناير و ١٠ تشرين الأول/أكتوبر، على أكثر من ٢٩ طنا متريا من العقاقير المحظورة من أرباب الجريمة المنظمة والاتجار بالمخدرات، تشمل الكوكايين والهيريون والكراك والحشيش. وبحلول ٨ تشرين الأول/أكتوبر كانت السلطات البنية قد دمرت أكثر من ٢٢ طنا متريا من تلك المخدرات.

وسعيا منا إلى الوفاء بالتزاماتنا، طرحنا على الجمعية الوطنية لائحة قانون عام بشأن الأسلحة النارية يستهدف بالدرجة الأولى منع العنف المسلح وتخفيض مستواه، وإرساء أسس نظام قانوني ينظم امتلاك وحمل الأسلحة من قبل الأفراد، ووضع ضوابط على استيراد وتصدير وتسويق وشراء وبيع وتخزين ونقل الأسلحة الخفيفة وجميع الأعمال التجارية المتعلقة بالأسلحة والذخيرة. ولا يفوتنا أن ننوه باستحداث سجل وطني للأسلحة النارية والذخيرة، وكذلك لإصدار التراخيص لبائعي الأسلحة ودمغ كل الأسلحة التي تدخل إلى أراضي وطننا.

في أيلول/سبتمبر شاركت حكومتنا الوطنية، إلى جانب الشرطة الوطنية وبرنامج المساعدة الوطنية وزعماء المجتمع المحلي والزعماء الدينيين والرابطة البنية لمالكي الأسلحة، في برنامج لمقايضة الأسلحة والذخيرة بالغذاء، كان القصد منه سحب الأسلحة والذخيرة غير المشروعة من التداول من أيدي الأفراد، بما يفضي إلى تخفيض مستوى

وجمهورية كوريا، بصفتها دولة طرفا في البروتوكول الثاني المعدل، تولي أهمية عظمى أيضا للجهود الدولية الرامية إلى التقليل من المعاناة الإنسانية الناجمة عن الألغام الأرضية. وقد قدمت جمهورية كوريا حتى الآن مساهمة مقدارها ٧,١ مليون دولار لمشاريع إزالة الألغام ومساعدة الضحايا، عبر مختلف القنوات، كجزء من محاولتنا المشاركة في الجهود الجماعية على صعيد المعمورة. وسنواصل القيام بذلك بالتعاون مع البلدان الأخرى والمنظمات الدولية والمجتمع المدني.

لقد عقد فريق الخبراء الحكوميين المعني بالذخائر العنقودية، في إطار اتفاقية حظر أسلحة تقليدية معينة، تسع جولات من المفاوضات الرسمية المكثفة في غضون ثلاث سنوات، وكان الهدف وضع حل ملموس للشواغل الإنسانية الناجمة عن استخدام الذخائر العنقودية. ووفدي يؤمن بأن اتفاقية حظر أسلحة تقليدية معينة، التي تشارك فيها الدول الأكثر انخراطا في هذه المسألة، تشكل الحفل العملي الأفضل للتصدي للتحديات الناجمة عن تضارب المواقف بشأن هذا الموضوع. وفي ذلك الصدد، شاركت جمهورية كوريا في فريق الخبراء بروح بناءة ومرنة بقصد الخروج بنتائج تحفظ التوازن الملائم بين الشواغل الإنسانية والاعتبارات العسكرية. وتتطلع إلى قرار مجد بشأن هذه المسألة أثناء الاجتماع القادم للأطراف السامية المتعاقدة في الاتفاقية في تشرين الثاني/نوفمبر.

سمحوا لي الآن بأن انتقل إلى معاهدة الاتجار بالأسلحة. نحن بالتأكيد ما زلنا بعيدين عن تدوين الأحكام الكاملة لمعاهدة للاتجار بالأسلحة. وحتى نتمكن من تحقيق ذلك الهدف يجب علينا أن نفهم أننا نبدأ مسيرتنا في طريق شاق ولكنه ضروري. وتؤكد جمهورية كوريا بحزم تأييدها للأهداف والمقاصد الواردة في قرارات الجمعية العامة ذات الصلة وفي الموجز الذي قدمه الرئيس عن الاجتماع

وتأمل بنما أن تدرج الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة ضمن فئة من الأسلحة التقليدية. ونؤيد تأييدا ثابتا أيضا مشروع القرار الذي سيعرض في وقت لاحق من هذه الدورة عن الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، والذي تتولى كولومبيا مع جنوب أفريقيا واليابان مسؤولية التنسيق بشأنه. وتود بنما أن تعرب أيضا عن تقديرها للسفير روبرتو غارسيا مريتان، سفير الأرجنتين، على قيادته المتسمة بالعزيمة في الاجتماعات الأولى للجنة التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بمعاهدة الاتجار بالأسلحة.

وكان من دواعي سرورنا أن نرى اتفاقية الذخائر العنقودية تدخل حيز النفاذ في شهر آب/أغسطس. لقد صادقت بنما على تلك الاتفاقية بموجب قانونها رقم ٤٩ الصادر في ١٦ أيلول/سبتمبر. وفي ذلك الصدد نعرب عن تأييدنا لكل الجهود الدولية المبذولة لمعالجة المشاكل الناجمة عن استخدام الذخائر العنقودية والعواقب الإنسانية المترتبة عليها.

**السيد لي جو - إل (جمهورية كوريا) (تكلم بالإنكليزية):** سادلي بنسخة موجزة من بياني، وتتوفر نسخ من النص الكامل للبيان على الطاولة في مؤخرة القاعة.

بصفة جمهورية كوريا دولة طرفا في اتفاقية حظر أسلحة تقليدية معينة منذ عام ٢٠٠١، فإنها سعت بإخلاص إلى تنفيذها نصا وروحا على السواء. وقد تم تأكيد التزام جمهورية كوريا في هذا الصدد مرة أخرى بانضمامنا، في عام ٢٠٠٨، إلى البروتوكول الخامس للاتفاقية الخاص ببقايا الحرب من المتفجرات. وسنواصل الاضطلاع بنصيبنا للمساهمة في الدفع قدما بالتنفيذ الفعال لاتفاقية حظر أسلحة تقليدية معينة وكفالة احتفاظها باستمرار بأهميتها وصلاحيتها.

المعاهدة يجب أن تكون بصفة أساسية مقبولة للعضوية بأوسع طريقة ممكنة. والمعايير الإقليمية أو الدولية الموجودة أصلاً من هذا القبيل وغيرها من المعايير المقترحة في قرارات الجمعية العامة ذات الصلة يمكن أن تكون نقطة بداية لمزيد من المناقشات.

رفعت الجلسة الساعة ١٠/١٨.

الأول للجنة التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بمعاهدة الاتجار بالأسلحة في تموز/يوليه.

ومما يتسم بالأهمية البالغة، يمكن أن يجري تطوير معاهدة الاتجار بالأسلحة بأقصى قدر من المشاركة من الدول الأعضاء لأن ارتفاع عدد المشاركين سيعني تنفيذاً أكثر فعالية للمعاهدة. إلا أننا نعلم أن بعض أكبر البلدان المصدرة للأسلحة أعربت عن وجهات نظر معارضة. وإن معاهدة الاتجار بالأسلحة بدون مشاركتها ستكون بالتأكيد قاصرة. وإذا تضرع جمهورية كوريا هذا في الحسبان فإنها تؤمن بأن وضع معاهدة ناجحة في الأمد البعد للاتجار بالأسلحة سيرتقن بالدرجة الأولى بتوافق الآراء الحيوي الذي يشمل تلك البلدان. وبناء على ذلك ينبغي لعملية المداورات أن تسير خطوة خطوة، بدون الاستسلام لإغراء التقدم بسرعة أو تجنب النقاط الصعبة والقبول بتوافق في الآراء متسم بالضعف.

إن حكومتي ترى أن نطاق معاهدة الاتجار بالأسلحة يجب أن يشمل كل الأسلحة التقليدية.

وعلاوة على ذلك، يجب أن نعرّف بوضوح ما هي الأنشطة ذات الصلة بنقل الأسلحة التقليدية التي ستحكمها هذه المعاهدة.

وفي ذلك الصدد يمكن لوجود ملحق للمعاهدة يتضمن الأصناف والأنشطة الخاضعة لحكم المعاهدة أن يفيد في الحد من الغموض وعدم الاتساق والتشويش الناشئ من التفسيرات المختلفة بين البلدان. ويقف وفدي على أهبة الاستعداد لمناقشة كل الأفكار ذات الصلة الموضحة في التقرير الموجز الذي قدمه الميسرون فيما يتعلق بالنطاق في اجتماع اللجنة التحضيرية المعقود في تموز/يوليو.

وترى جمهورية كوريا أن المعايير الملزمة قانوناً من بين العناصر الهامة في معاهدة تجارة الأسلحة. ومبادئ هذه